



أثر تطبيق معيار التقارير المالية (IFRS 9) بالبنوك على اتخاذ قرارات المستثمرين بالبورصة

The impact of applied (IFRS 9) in banks on
investors decision making in stock market

د/ محمد محمد الفرارجي
قسم المحاسبة - كلية الإدارة
الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات

مجلة الدراسات التجارية المعاصرة
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ
المجلد السابع . العدد الحادي عشر- الجزء الثاني
يناير ٢٠٢١
رابط المجلة : <https://csj.journals.ekb.eg>

ملخص الدراسة :

يهدف البحث الى قياس أثر تطبيق البنوك المصرية لمعيار (IFRS 9) على اتخاذ قرارات المستثمرين تجاه أسهم البنوك بالبورصة من خلال أولاً: قياس اثر تطبيق المعيار على تغير مستوي التحفظ الشرطي وتماتل توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية ثانياً: اثر تغير مستوي التحفظ الشرطي وتماتل الاعتراف بخسائر محفظة القروض على العوامل المالية لاتخاذ قرارات المستثمرين، من خلال اختبار ثلاثة فروض يتعلق الفرض الأول والثاني بأثر تطبيق المعيار على تغير مستوي التحفظ و تماتل توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية، أما الفرض الثالث يتعلق بأثر التغيرات السابقة على العوامل المالية لاتخاذ قرارات المستثمرين من خلال ثلاثة متغيرات دالة (Proxies)، و تم اجراء دراسة تطبيقية لاختبار الفروض باستخدام نماذج الانحدار الخطي المتعدد لعينة شملت (١٣) بنك مدرجة بالبورصة، أسفرت النتائج عن زيادة مستوي التحفظ الشرطي ومستوي التماثل في توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية نتيجة لتطبيق المعيار ببنوك العينة على المستوي الكلي مع الاختلاف النسبي للتأثير بكل بنك، وايضاً وجود تأثير معنوي لهذا التغير على متغيرين فقط من المتغيرات الدالة للعوامل المالية المؤثرة على قرارات المستثمرين بالبورصة وهما ربحية السهم (EPS) ومضاعف الربحية (P/E)، وعدم معنوية التأثير على متغير عائد المخاطرة.

الكلمات الدالة:

التحفظ الشرطي – تماثل الاعتراف بالخسائر الائتمانية – الخسائر المتوقعة – مخصصات الخسائر الائتمانية – العوامل المالية لاتخاذ القرارات بالبورصة.

Abstract

This paper aims to measure the impact of applying IFRS 9 in Egyptian banks on investor decisions regarding to investment in bank stocks in stock market by first: Measuring the impact of applying the standard on changing the level of conditional conservative and timing recognition of credit loss Second: The effect of this on the financial factors for investors' decision-making. And that is through three hypotheses. The first hypothesis relates to measuring the effect of applying the standard on changing the level of conditional reservation, and the second hypothesis is related to measuring the effect of applying the standard on the similarity of the timing of recognition of credit losses. The third hypothesis relates to measuring the impact of the previous change on financial factors to make investor decisions through three significant variables (Proxies).), An applied study was conducted using multiple linear regression models to test hypotheses for a sample that included (13) banks listed in the stock exchange, and the results resulted in an increase in the level of conditional reservation and the level of uniformity in the timing of the recognition of credit losses in the sample banks at the macro level and at the level of each bank separately with the difference. The relative impact of each bank as a result of applying the standard and the presence of a significant effect of this change on only two variables indicating the factors. Financial affecting the decisions of investors in the stock exchange, namely, earnings per share (EPS) and the profit multiplier (P / E), and the insignificance of the impact on the risk premium.

Keywords:

Conditional conservative - recognition of credit losses - expected losses - provisions for credit losses - financial factors for decisions making in stock market.

المقدمة

أدت التغييرات الاقتصادية المستمرة والمتلاحقة إلى التطور والتوسع في أنشطة الأسواق المالية مما جعل هناك صعوبة في عملية اتخاذ القرار لدي المستثمرين (Saat et al., 2012; Chong & Pardhasaradhi, 2012; Lai, 2011; Sultana & Pardhasaradhi, 2012) حيث تؤثر مجموعة من العوامل على سلوك المستثمرين وطريقة اتخاذهم للقرارات، وتعتبر المعلومات المالية أحد العوامل المؤثرة والركيزة الأساسية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات بتلك الأسواق (Al-Tamimi, 2006; Carr et al., 2000; Morck et al., 2009; Liu and Pang, 2010; Morck et al., 2000) حيث يؤدي نقص المعرفة المالية لدي المستثمرين إلى اتخاذ قرارات غير رشيدة (Atkinson & Messy., 2011)، وتزداد تلك الأهمية بصفة خاصة عند التعامل في أسهم البنوك، لما تتصف به البنوك بخصائص مختلفة عن سائر المؤسسات الأخرى، حيث يري البعض (Autore et al., 2009) أن العمليات المصرفية تتصف بالتعقيد والغموض لدي كثير من المستثمرين بالأسواق يصعب معها تقييم مخاطر الاعمال وفهم المعلومات المتعلقة بأفاق البنك المستقبلية، وأن المعلومات المتعلقة بالعمليات التشغيلية محاطة بدرجة كبيرة من عدم التأكد، وإن كان هذا الغموض وعدم التأكد بدأ يتلاشى نسبياً من خلال جهود المنظمات المهنية في زيادة حجم وجودة الإفصاح بالقوائم المالية للبنوك، فضلاً عن ما تسعى لجانة بازل للقيام به من خلال وضع نماذج لقياس المخاطر المصرفية واختبارات الضغوط لتقليل حالة عدم التأكد، أيضاً تتسم البنوك بارتفاع نسبة الرافعة المالية والتي قد تصل إلى ٩٠٪ (DeAngelo & Stulz., 2015)، وذلك لضخامة حجم ودائع العملاء، كما يمثل الجزء الأكبر من حجم استثمارات البنوك في محفظة القروض، والتي تواجه مخاطر نوعين من الخسائر، هما الخسائر المتوقعة والتي يتم مواجهتها من خلال تكوين المخصصات، والخسائر غير المتوقعة والتي يتم مواجهتها من خلال تخصيص جزء من رأس المال لمواجهة الخطر.

ويؤدي ممارسة البنوك للتحفظ المحاسبي عند التقرير عن قيم محفظة القروض نهاية الفترة المالية إلى إضافة الموثوقية في التقارير المالية المنشورة (Ruch & Taylor, 2015; Watts, 2003a; Lafond & Roychowdhury 2008; Ball et al., 2008; Dechow et al., 2010; Kothari et al., 2010) ويتمثل التحفظ المحاسبي في ممارسة درجة معقولة من الحيطة والحذر في الاعتراف بالمعاملات في ظل عدم التأكد، ويعد التحفظ الشرطي كأحد نوعي التحفظ المحاسبي هو الأكثر تحفظاً تجاه الاعتراف بالأخبار السيئة وبشكل أسرع من الأخبار الجيدة، لذا يفضل استخدامه في محفظة القروض بالبنوك لثبات تأثيره نسبياً على قائمة الدخل من فترة لأخرى عند اختيار تطبيق سياسات محاسبية معينة (Chen, et. al., 2014)، ويزداد استخدامه في الأنشطة التي تكون فيها تكلفة التعاقدات مرتفعة (Qiang., 2007) وهو ما ينطبق على عقود القروض المصرفية.

من جانب آخر يرتبط بالتحفظ تماثل توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية، والذي يسهم في تحقيق شفافية البيانات المنشورة وتوجيه اشارات معلوماتية عن الاداء المالي بالبنك لأصحاب المصلحة الخارجيين External stakeholders (Kim., et.al, 2020)، فتأخير الاعتراف بتلك الخسائر وتكوين المخصصات المطلوبة يؤدي إلى اخفاء المخاطر التي تتعرض لها البنوك وتدهور مستوي الشفافية في المعلومات المنشورة (Ha., 2020) فضلاً عن اضعاف قدرة البنك في مجال الاقراض وزيادة فرص تحقق الفساد في قرارات منح الائتمان (Akins, et al., 2017) ومن ثم احتمالات مواجهة البنوك للمخاطر المنتظمة. (Bushman and Williams 2015).

و يلعب التحفظ الشرطي والتوقيت المناسب للاعتراف بالخسائر الائتمانية معاً دوراً هاماً في تقليص حالة عدم تماثل المعلومات (Morgan, 2002)، وعرض المعلومات المحاسبية بشكل أكثر جودة (Chong and Lai., 2011) من خلال تحقيق شفافية المعلومات التي تعد مصدراً هاماً لتلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات المالية المؤثرة في اتخاذ القرارات بالبورصة (Bhimani & Smith., 2007; Luminita. 2014).

ونظراً لأن حجم مخصصات الخسائر الائتمانية يمثل نسبة كبيرة من المصروفات، كما أن تكوينها يتم في ضوء تقديرات وحكم الإدارة من خلال إتاحة حرية كبيرة للبنوك في التقدير (Dugan, 2009)، فإنه غالباً ما يهتم الباحثون بدراسة تلك المخصصات لفهم خصائص الأرباح وتأثيرها على القياس والعرض والافصاح بالقوائم المالية للبنوك.

وقد قدمت المنظمات المهنية الدولية للمحاسبة نماذج لقياس الخسائر الائتمانية وتكوين المخصصات اللازمة لها، بداية من نموذج المحاسبة عن الخسائر المتكبدة (ICL) بمعيار المحاسبة الدولي (IAS 39)، والذي تعرض لانتقادات كثيرة تمثلت في تأجيل الاعتراف بالخسائر الائتمانية وتكوين المخصصات حتى تتحقق الخسائر بشكل فعلي، وقد انعكست الآثار السلبية لهذا النموذج بوضوح خلال فترة الأزمة المالية العالمية، لذا قام مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بإصدار معيار التقارير المالية (IFRS 9) والتحول من نموذج الخسارة المتكبدة (ICL) إلى نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) لاستعادة الثقة في التقارير المالية المنشورة للبنوك، وقد تم تطبيقه بالبنوك العالمية اعتباراً من بداية عام ٢٠١٨ كبدل للمعيار (IAS 39)، كما قام البنك المركزي المصري بإلزام البنوك المصرية بتطبيقه اعتباراً من بداية عام ٢٠١٩، وهو ما يعد أكبر تغيير حدث في مجال محاسبة البنوك (American Bankers Association, 2016). ويتناول الباحث في هذا البحث النقاط التالية:

أولاً: قياس أثر استخدام نموذج الخسائر المتوقعة من خلال المعيار (IFRS 9) على تغير مستوى التحفظ الشرطي وتمائل الاعتراف بخسائر محفظة القروض بالبنوك.

ثانياً: قياس أثر تغير مستوى التحفظ الشرطي وتمائل الاعتراف بخسائر محفظة القروض بالبنوك على العوامل المالية المؤثرة على اتخاذ قرارات المستثمرين بالبورصة.

مشكلة البحث:

أشارت الدراسات السابقة إلى أهمية العوامل المالية كأحد العوامل المؤثرة على سلوك المستثمرين وطريقة اتخاذهم للقرارات في الأسواق المالية، وتزداد تلك الأهمية بصفة خاصة عند التعامل في أسهم البنوك، لما تتصف به أنشطتها بخصائص معينة مختلفة عن سائر الأنشطة الأخرى، قد يراها بعض المتعاملين غير المتخصصين تتسم بالتعقيد والغموض يصعب معها تقييم مخاطر الأعمال وفهم المعلومات ذات الصلة بأفاق البنك المستقبلية، مما يستلزم لتفعيل أثر تلك العوامل على سلوك المتعاملين توافر الموثوقية والشفافية في البيانات المالية المنشورة، خاصة فيما يتعلق بمحفظة القروض وما يرتبط بها من مخصصات الخسائر الائتمانية التي يخضع تكوينها لتقديرات وحكم الإدارة، وبالتالي خلق مجال لممارسة الإدارة السلوك الانتهازي بما يعرف بمشكلة الوكالة، يؤدي إلى عدم شفافية البيانات المنشورة وإيضاً عدم تماثل المعلومات، وتشير أدبيات المحاسبة إلى اسهام التحفظ الشرطي وتمائل توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية في تحقيق شفافية البيانات وتوجيه اشارات معلوماتية عن الاداء المالي الحقيقي بالبنك وبالتالي علاج مشكلة الوكالة، ولتحقيق هذا الهدف بذلت المنظمات المهنية للمحاسبة جهوداً حثيثة لإعادة الثقة بالقوائم المالية في ضوء الانتقادات الموجهة للمعيار (IAS 39) الذي ثبت فشله في تحقيق المستوي الملائم من التحفظ المحاسبي فضلاً عن عدم تماثل توقيت الاعتراف بالخسائر خلال فترة الأزمة المالية العالمية، لذا أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار (IFRS9) والتحول إلى نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) والذي أصبح محل تطبيق بالبنوك العالمية وإيضاً البنوك المصرية، ومع حداثة تطبيق البنوك المصرية للمعيار الجديد وندرة الدراسات التطبيقية التي تناولت قياس أثر هذا التطبيق على البيانات المالية ودلالة ذلك التأثير على عملية اتخاذ القرارات المستثمرين بالبورصة، فإن مشكلة البحث تتمثل في الإجابة على التساؤلات التالية:

١. هل يؤدي تطبيق المعيار (IFRS 9) إلى تغير مستوى التحفظ الشرطي بالبنوك؟
٢. هل يؤدي تطبيق المعيار (IFRS9) إلى تماثل توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية بالبنوك؟

٣. هل يؤدي التغير في مستوي التحفظ الشرطي وتمائل توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية كنتيجة لتطبيق المعيار (IFRS 9) بالبنوك إلى التأثير على اتخاذ قرارات المستثمرين في أسهم البنوك بالبورصة؟

أهمية البحث :

تتمثل فيما يلي :

الجانب الأكاديمي:

يساهم البحث في تقليل فجوة البحث المحاسبي وندرة الدراسات التطبيقية المتعلقة بمجال قياس أثر تطبيق معيار التقارير المالية (IFRS9) على البيانات المالية المنشورة بالبنوك.

الجانب التطبيقي :

١. توجيه اهتمام الإدارات بالبنوك إلى أهمية التحفظ وتمائل توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية في التأثير على اتخاذ قرارات المستثمرين لأسهم البنوك بالبورصة من خلال شفافية البيانات المنشورة وخفض مستوي عدم التماثل المعلومات بالبورصة.
٢. توجيه اهتمام الجهات الرقابية والإشرافية كالبنك المركزي المصري والبورصة المصرية لأثر تطبيق المعيار (IFRS9) على اتخاذ القرارات للمستثمرين بالبورصة.

أهداف البحث :

يتمثل الهدف الأساسي للبحث في التعرف علي أثر تطبيق البنوك المصرية للمعيار (IFRS 9) على قرارات المستثمرين في البورصة، والذي يمكن تحقيقه من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف علي أثر تطبيق المعيار (IFRS 9) على مستوي التحفظ الشرطي.
- التعرف علي أثر تطبيق المعيار (IFRS9) على تماثل توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية
- التعرف على أثر التغير في مستوي التحفظ المحاسبي وتمائل توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية على قرارات المستثمرين تجاه أسهم البنوك بالبورصة المصرية.

فروض البحث :

يمكن صياغة فروض البحث على النحو التالي:

- الفرض الأول : "توجد علاقة احصائية ذات دلالة معنوية بين تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) ومستوي التحفظ الشرطي في التقارير المالية بالبنوك".
- الفرض الثاني : توجد علاقة احصائية ذات دلالة معنوية بين تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) وتمائل توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية".
- الفرض الثالث : يؤثر تغير مستوي الافصاح الشرطي وتمائل توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية نتيجة تطبيق المعيار (IFRS9) على عوامل اتخاذ القرار للمستثمرين بالبورصة" ، وينبثق من هذا الفرض الفروض الفرعية التالية:

١. "يؤثر تغير مستوي الافصاح الشرطي وتمائل توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية نتيجة تطبيق معيار (IFRS 9) على ربحية السهم (EPS) في البنوك.
٢. "يؤثر تغير مستوي الافصاح الشرطي وتمائل توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية نتيجة تطبيق معيار (IFRS 9) على مضاعف الربحية (P/E) لأسهم البنوك.

٣. " يؤثر تغير مستوي الإفصاح الشرطي وتمائل توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية نتيجة تطبيق معيار (IFRS 9) على عائد المخاطرة لأسهم البنوك.

حدود البحث :

تتمثل حدود البحث في النقاط التالية:

- ١- يتعرض الباحث إلى تأثير تطبيق معيار (IFRS 9) على اتخاذ قرارات المستثمرين بالنسبة لأسهم البنوك بالبورصة دون غيرها من القرارات الاستثمارية الأخرى.
- ٢- يتعرض الباحث إلى دراسة أثر التغير في مستويات التحفظ المحاسبي الشرطي من خلال تطبيق معيار (IFRS 9) دون التعرض للتحفظ الغير الشرطي.
- ٣- يتعرض الباحث إلى دراسة تأثير تطبيق معيار (IFRS 9) بالبنوك على العوامل المالية لاتخاذ قرارات المستثمرين دون التعرض للعوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على سلوك المستثمرين بالبورصة.

المبحث الأول : الدراسات السابقة

١/١ أثر تطبيق (IFRS 9) على مستوي التحفظ وتمائل الاعتراف بالخسائر الائتمانية بالبنوك

اظهرت نتائج دراسة (Morunga&Bradbury.,2012) أن تطبيق معايير التقارير المالية (IFRS) عمومًا ادي إلى زيادة حجم الإفصاح بالتقارير المالية في نيوزيلاندا بنسبة ٩٢٪ عن الفترات السابقة للتطبيق من خلال نشر المزيد من الإيضاحات عن الارصدة والسياسات المحاسبية المطبقة، كما اظهرت نتائج دراسة (Andre.et. al., 2014) والتي اختلفت اثر تطبيق معايير التقارير المالية على مستوى التحفظ الشرطي لعينة تتضمن (١٣٧١١) شركة لعدد ١٦ دولة اوروبية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ تبين ان درجة الانخفاض في مستوي التحفظ الشرطي تقل في الدول بها جودة مراجعة مرتفعة وفي نفس الوقت يوجد بها دعم قوي للالتزام بتطبيق المعايير، وفيما يتعلق باختبار اضمحلال الأصول كآلية مناسبة تؤكد على التحفظ الشرطي اظهرت الدراسة ان الشركات التي تقوم بتسجيل وعرض اضمحلال الأصول تقل بها درجة انخفاض التحفظ الشرطي بالمقارنة بالشركات الأخرى التي لا تقوم بذلك، كما ان عدم التطبيق الناجح للتحفظ الشرطي يجعل التقارير المالية لا تحقق الأهداف المطلوبة التي يسعى اليها (IASB) ، من جانب اخر اشارت دراسة (Lara.et.al.,2019) والتي تناولت اثر التحفظ الشرطي على أسواق رأس المال تحديدًا إلى ان التحفظ يساعد المتعاملين في السوق على التقييم الحقيقي للأسهم وخفض الخصم في قيمة حقوق الملكية والتي ترجع لعدم التأكد كما تحد من إخفاء الشركات للأخبار السيئة ، كما اسفرت الدراسة عن تقدير المتعاملين بالسوق للتحفظ.

وفي اطار الدراسات التي تناولت اختبار تطبيق المعيار (IFRS 9) تحديدًا تناولت دراسة (Gornjak.,2017) المقارنة بين المعيار (IFRS 9) والمعيار (IAS 39) وأشارت إلى أنه من أسباب الانتقادات الموجهة للمعيار (IAS 39) هو الافتقار إلى التحفظ تجاه الخسائر الائتمانية والذي ظهر اثره خلال الازمة المالية العالمية مما دعي مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) لإصدار المعيار (IFRS 9) لمحاولة استبعاد تأثير محاسبة القيمة العادلة علي تلك الازمة، وقامت دراسة (Ntaikou.,et.al.2018) بتسليط الضوء على تأثير تطبيق (IFRS 9) المتوقع على الأداء المالي للنظام المصرفي الأوروبي مع التركيز على القطاع المصرفي اليوناني، من خلال التعرض لبعض المعالجات المحاسبية المؤثرة بهدف تلبية مطالب المستثمرين لتعزيز الشفافية في المعلومات المحاسبية، وتناولت أيضًا دراسة (Halibegovic&Celebic.,2019) أثر تطبيق المعيار (IFRS 9) على المؤسسات المالية في البوسنة والهرسك ومقارنته بالآثار المحققة في كرواتيا، حيث يتمثل أثر التطبيق في زيادة مخصصات الخسائر الائتمانية للعديد من البنوك، في السياق نفسه خلصت دراسة

(Humeedat.,2019) إلى وجود نقص في الدراسات التطبيقية التي تتناول أثر تطبيق المعيار IFRS (9) على مستوى التحفظ الشرطي خاصة بالبنوك وأنه من خلال اختبار العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية IFRS. عموماً والتحفظ المحاسبي وقياس درجة التغير في مستوى التحفظ خلال الفترة السابقة واللاحقة لتطبيق تلك المعايير تبين حدوث تغير في درجة التحفظ المحاسبي من خلال وجود فروق إحصائية بين الفترتين وأن هناك زيادة في مستوى التحفظ بعد تطبيق معايير IFRS. عموماً ، أيضاً اسفرت نتائج دراسة (Gornjak.,2019) عن الأثر الداخلي لتطبيق المعيار (IFRS 9) على ممارسات المحاسبة الإدارية داخل المنظمة عن ارتباط التطبيق الناجح للمعيار بالتغيرات في جميع مجالات المنظمة، والذي يؤدي إلى إحداث تغييرات في الهياكل والاستراتيجية والعمليات والأنظمة المالية واتخاذ القرارات بالمنظمة و نتيجة التغيير التنظيمي في العمليات الرسمية مثل الخطط الاستراتيجية والتشغيلية والسياسات والمبادئ التوجيهية فإنه ينعكس على البيانات المالية، كما تحقق المنظمة سيطرة أفضل على تباين النتائج المالية، ، وتساءلت دراسة(Kund&Rugilo.,2020) عن اثر المعيار (IFRS9) على الاستقرار والثبات المالي للبنوك الاوربية خلال الفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٨. حيث اشارت إلى ان التحول من المعيار (IAS 39) إلى المعيار (IFRS 9) هو تغير في منهجية التعامل مع الخسائر الائتمانية وان هذا التحول أظهر تأثيرين الاول يشير إلى الزيادة المفاجئة لاضمحلال الاصول المالية نتيجة الخسائر الائتمانية والتي لم يكن يعترف بها من خلال المعيار ٣٩ الا عند حدوثها ، ونتيجة لذلك يحدث الاضمحلال بشكل فجائي وفي وقت متأخر في حين يقوم المعيار (IFRS 9) بالتخفيف من حدة هذه المشكلة من خلال تطبيق نهج مرحلي والذي يتطلب الاعتراف التدريجي بخسائر الائتمان المتوقعة (ECL)، ومع ذلك تأتي هذه الميزة على حساب أثر "التحميل الأمامي"، وهو التأثير الثاني حيث يؤثر الاعتراف المبكر بالخسائر سلبيًا على مرونة البنك من خلال خفض مستويات رأس المال، كما أظهرت نتائج دراسة (Kim.et.,al.2020) والتي قامت باختبار اثر التحول إلى نموذج الخسائر المتوقعة (ECL) بالمعيار (IFRS 9) على تناسب توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية لعينة تضمنت عدد (٣٣) بنك من دول مختلفة عن وجود تأثير جوهري للتحول على تماثل الاعتراف بالخسائر من خلال السماح بالاعتراف المبكر بحجم أكبر من الخسائر الائتمانية المتوقعة وأن هذا يقود إلى ثورة كبيرة في مجال محاسبة الخسائر الائتمانية.

٢/١ الدراسات المتعلقة بأثر تطبيق المعيار (IFRS 9) على قرارات المستثمرين بالبورصة

اشارت دراسة (Andreou et al. 2017) إلى أن المؤسسات التي لديها مستوى منخفض من التحفظ أكثر احتمالاً لمواجهة انخفاض في حقوق الملكية وبالتالي تقليل حالة عدم التأكد لدي المستثمرين بشأن القيمة الحقيقية للبنوك وزيادة سعر السهم، وتدعم نتائج دراسة (Kouki ,.٢٠١٧) وجود تأثير للتحول نحو معايير التقارير المالية (IFRS) عموماً على القيمة الملائمة للبيانات المحاسبية وجعلها أكثر جودة كما اظهرت علاقة الارتباط الإيجابية بين المعلومات الواردة بالتقارير المالية واسعار وعوائد الأسهم، كما اشارت الدراسة الميدانية التي قام بها كل من (Hbawal& ALokdeh.,2018) والتي تناولت استطلاع رؤية مديري الوساطة ومديري الاستثمار والمحللين الماليين عن تطبيق المعيار (IFRS 9) في إعداد التقارير المالية لعينة من الشركات المدرجة ببورصة عمان ، عن وجود تأثير لتطبيق المعيار الدولي (IFRS 9) على قرارات المستثمرين بالبورصة.

ويخلص الباحث مما سبق إلى الآتي:

- أن التحول إلى تطبيق معايير التقارير المالية عموماً يؤدي إلى زيادة ملائمة المعلومات المحاسبية المنشورة من خلال زيادة حجم وجودة تلك المعلومات.
- أن التحول في المحاسبة عن القروض بالبنوك إلى المعيار (IFRS 9) هو تغير في منهجية التعامل مع الخسائر الائتمانية من منهج الخسائر المتكبدة إلى منهج الخسائر المتوقعة والتقليل من حدوث الاضمحلال الفجائي للأصول المالية.

- أن تطبيق البنوك الأوروبية للمعيار (IFRS9) أدى الي ظهور تأثير جوهري على تماثل توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية وزيادة حجم المخصصات بها، وتحقق الشفافية في البيانات المالية لمساعدة المتعاملين بالأسواق المالية على التقييم الحقيقي للأسهم وتقليل الخصم لحقوق الملكية وعدم المبالغة في توقعات الأرباح.
- أن النجاح في تطبيق المعيار (IFRS 9) له تأثيرات داخلية بالمنشأة تتمثل في احداث تغيرات في الهياكل والاستراتيجية والعمليات وهو ما ينعكس أثره في سيطرة الإدارة على التباين في النتائج المالية.

المبحث الثاني: الخلفية النظرية للمبحث

يتناول الباحث في هذا الجزء ما أسفرت عنه ادبيات المحاسبة فيما يتعلق بالآتي:

أولاً: أثر تطبيق معيار (IFRS 9) على مستوى التحفظ الشرطي وتوقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية بالبنوك

ثانياً: أثر تغير مستوى التحفظ الشرطي وتوقيت الاعتراف بالخسائر على اتخاذ قرارات المستثمرين بالبورصة.

أثر تطبيق معيار (IFRS 9) على مستوى التحفظ الشرطي وتوقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية بالبنوك.

يسعي مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى استعادة الثقة في التقارير المالية المنشورة للبنوك، في ضوء الانتقادات الموجهة لمعيار المحاسبة الدولي (IAS39) وما يتضمنه من نموذج الخسائر المتكبدة والذي يتعلق بطريقة معالجة خسائر محفظة القروض، وفشله في تحقيق المستوي الملائم من التحفظ المحاسبي والتأخر في الاعتراف بالخسائر الائتمانية مما إنعكس أثره بوضوح خلال الأزمة المالية العالمية 2008-2009، حيث يسهم الارتباط بين التحفظ وتماثل توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية في تحقيق شفافية البيانات المنشورة وتوجيه اشارات معلوماتية عن الاداء المالي بالبنك لأصحاب المصلحة الخارجين External stakeholders (Kim.,et.al,2020)، فتأخير الاعتراف بتلك الخسائر وتكوين المخصصات المطلوبة يؤدي إلى اخفاء المخاطر التي تتعرض لها البنوك وتدهور مستوى الشفافية في المعلومات المنشورة (Ha., 2020) فضلاً عن أنه يؤدي لضعف قدرة البنك علي الاقراض وزيادة فرص تحقق الفساد في قرارات منح الائتمان (Akins, et al., 2017) وتزايد احتمالات مواجهة البنوك للمخاطر المنتظمة (Bushman&Williams 2015). وبالتالي يضيف التحفظ الشرطي والاعتراف الفوري بالخسائر المتوقعة الموثوقة في التقارير المالية المنشورة و تقليل عدم تماثل المعلومات بين البنك والعملاء حول خسائر القروض (Kothari et al., 2010) مما ينعكس أثره في ارتفاع قيمة المنشأة (Greece&Dasilas.,2016)، كما يخفف من تأثير الصدمات على قدرة العملاء على السداد و يعزز من متابعة وتقييم الأداء المالي للعملاء ويضمن الإدارة على عدم تجاوز الحدود المصرح بها، فضلاً عن تلبية متطلبات الجهات الإشرافية والرقابية (Cho & Choi 2016; Brockman et. al., 2015; Bushman & Williams., 2012; Francis & Martin 2010) ،

واستجابة للانتقادات التي وجهت للمعيار (IAS39) أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) المعيار (IFRS9) والذي تم تطبيقه فعلياً بالبنوك العالمية اعتباراً من بداية عام 2018م كبديل عن معيار المحاسبة السابق والتحول من نموذج الخسارة المتكبدة (ICL) incurred credit loss model إلى نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة Expected Credit Loss (ECL)، والذي يعد من اهم التغيرات التي حدثت في مجال محاسبة البنوك (American Bankers Association.,2016)، ويتضمن المعيار الجديد ثلاثة جوانب اساسية، الجانب الاول يتعلق بتصنيف

وقياس الأصول المالية، الجانب الثاني يتعلق بمراحل نموذج انخفاض القيمة، الجانب الثالث يتعلق بمحاسبة التحوط، ويتطلب قياس الخسارة الائتمانية وفقاً لمتطلبات هذا المعيار تقدير الخسارة المتوقعة (Expected Credit Loss) لجميع أدوات الدين الخاضعة للقياس ضمن إطار يتكون من ثلاثة مراحل لتكوين مخصصات الخسائر الائتمانية، ويتناول الباحث في الجزء التالي أثر تطبيق المعيار الجديد على مستوى التحفظ الشرطي و تماثل توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية بالبنوك وذلك على النحو التالي:

- 1- أثر تطبيق المعيار (IFRS 9) على مستوى التحفظ الشرطي
- 2- أثر تطبيق المعيار (IFRS 9) على تماثل توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية

أثر تطبيق المعيار (IFRS 9) على مستوى التحفظ الشرطي بمحفظة القروض

يمثل التحفظ المحاسبي من وجهة نظر الباحثين المعاصرين تطبيق أعلى درجات التحقق فيما يتعلق بالأرباح -الاحبار الجيدة -وبشكل أكبر من التحقق من الخسائر -الاحبار السيئة - (Wang.,2009)، فلا يتم الاعتراف بالأرباح حتى يتم التأكد منها بشكل معقول أما الخسارة فيتم أخذها في الاعتبار بمجرد وجود احتمال لحدوثها وبالتالي يتم تعجيل الاعتراف بالمصروفات وتأجيل الاعتراف بالإيرادات (Xie, et al., 2012).

ويعطي التحفظ المحاسبي الموثوقية في المعلومات المحاسبية (Watts, 2003a; Lafond & Roychowdhury 2008; Ball et al., 2008; Dechow et al., 2010; Kothari et al., 2010)، وذلك على الرغم من أن الإطار المفاهيمي لمجلس المعايير الأمريكية (FASB, 2010) قد أشار إلى أن التمثيل الصادق للمعلومات Faithful Representation لا يتضمن التحفظ المحاسبي، حيث يعد التحفظ في هذه الحالة بمثابة تحيز يتعارض مع حيادية Neutrality المعلومات المحاسبية (Vishnani & Misra., 2016)، من جانب آخر لا يعد التحفظ صورة من صور الاحتياطات السرية حيث يختلف مفهوم كل منهما عن الآخر، فالتحفظ هو استجابة حقيقية وعقلانية تجاه عدم التأكد، في حين تكوين الاحتياطات السرية هو محاولة متعمدة لتضليل مستخدمي البيانات المالية حين لا يكون هناك ما يبرر هذا السلوك في الواقع الفعلي من وجود لعدم التأكد (Wang., 2009).

وتصنف كتابات الأدب المحاسبي (Ball & Shivakumar, 2005; Mora & Walker, 2015) التحفظ المحاسبي إلى نوعين النوع الأول هو التحفظ الشرطي Conditional conservatism أو التحفظ المعلق على شرط حدوث أحداث معينة يتم مسبقاً تحديد كيفية التعامل معها من قبل الإدارة وهو تحفظ غير اختياري فلاتوجد بدائل أمام الإدارة لمعالجات محاسبية أخرى، كما يسمى بالتحفظ اللاحق ex poste conservatism أو التحفظ الذي يعتمد على الاخبار news dependent conservatism وهو أكثر تحفظاً تجاه الاعتراف بالأخبار السيئة فهو يعكس أثر الاخبار السيئة بشكل أسرع من الاخبار الجيدة، والنوع الآخر هو التحفظ غير الشرطي Unconditional conservatism وهو تحفظ اختياري غير مشروط بحدوث حدث معين وإنما هو اختيار مسبق لطريقة معينة من بين طرق بديلة لمعالجة أحد عناصر الأصول أو الالتزامات، أيضاً يسمى بالتحفظ السابق ex ante conservatism أو التحفظ الذي لا يعتمد على الاخبار (Basu, 2005; Watts, 2003; Ball et al., 2013; Ruch & Taylor 2015).

وبشير (Chen, et al., 2014) إلى تفضيل استخدام التحفظ الشرطي في محفظة القروض بالبنوك لثبات تأثيره نسبياً على قائمة الدخل من فترة إلى أخرى عند تطبيق سياسة محاسبية معينة، كما يزداد استخدام التحفظ الشرطي في الأنشطة التي تكون فيها تكلفة التعاقدات والتقاضى مرتفعة (Qiang., 2007) وهو ما ينطبق على عقود القروض المصرفية فيعمل على تحسين القدرة التعاقدية للبنوك عند إبرام عقود ائتمانية جديدة مع العملاء والتي تعد من الأسباب الأساسية والمفسر الأول لظهور التحفظ المحاسبي (Watts 2003)، بينما النوع الآخر وهو التحفظ غير الشرطي غالباً لا يؤدي

إلى تحسين الكفاءة التعاقدية بمحفظه القروض بل يمكن أن يتم من خلاله تحريف للتقارير المالية (Ball & Shivakumar 2008; Cho & Choi 2016; Brockman et. al., 2015; Bushman et. al., 2011; Francis & Martin 2010)

من جانب آخر تشير بعض الكتابات (Bushman, 2014) أن البنوك تواجه مشاكل متعلقة بالوكالة ، تجعل طريقة تقييم السوق لجودة أرباح البنوك غير واضحة إلى حد كبير خاصة فيما يتعلق بتوقيت الاعتراف بخسائر القروض (Beatty & Liao, 2014) ويساعد في ذلك طبيعة العمليات المصرفية التي تتميز بالتعقيد والغموض وعدم التأكد مقارنة بالأنشطة الأخرى (Autore et al., 2009; Bushman, 2014) ، لذلك يمثل التحفظ الشرطي بالبنوك آلية للحوكمة تخدم الأغراض التعاقدية ويخفف من مشاكل الوكالة ويزيد من قيمة المنشأة (Lin et al. 2014) من خلال الارتباط بين التحفظ وانخفاض حجم الفساد في قرارات الائتمان، فيقوم التحفظ بالتحكم والسيطرة على دوافع الإدارة نحو الإفراط في منح القروض ذات المخاطر المرتفعة أو الإداء الضعيف (Cho & Choi., 2016) لتحقيق مصالح خاصة، والتوجه نحو الاستثمار الحذر خوفاً من ظهور انطباعات سلبية في السوق والاحجام عن الاستثمار في اسهم البنك ، وايضاً تجنب تعرض الإدارة للمساءلة وفقدان المديرين لوظائفهم (Ball & Shivakumar, 2008; Liu, 2014; Linck, et al. 2008; Bushman & Smith 2001; Cho & Choi., 2016) ، لذلك تسهم الممارسة السليمة للتحفظ الشرطي بمحفظه القروض في تحقيق الركائز الأساسية لمقررات لجنة بازل في تحقيق استقرار البنوك والتي تتمثل في التنظيم والإشراف وانضباط السوق (Stephanou, 2010)، وهو ما يجعل البنوك المركزية تفضل زيادة ممارسة البنوك للتحفظ خاصة خلال فترات الانتعاش الاقتصادي (Leventis et al., 2013; Turner, 2010)، وقد تزايدت أهمية دور التحفظ بعد الازمة المالية العالمية في خفض توجهات الإدارة نحو ممارسة السلوك الانتهازي واخفاء الاخبار السيئة وتأجيل الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة وتقليل التلاعب في البيانات المالية المنشورة وتحقيق الشفافية بها (Akins et al., 2017)، وفي إطار أثر تطبيق المعيار (IFRS 9) واستخدام البنوك لنموذج الخسائر المتوقعة على مستوي التحفظ ، نجد أن تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة يتطلب توسع البنك في حجم المعلومات المتاحة والتحديث المستمر لها للتمكن من قياس الزيادة في احتمالات اخفاق العميل منذ الاعتراف الأولي من خلال استخدام اساليب التنبؤ للظروف الاقتصادية المستقبلية اعتماداً على المعلومات الداعمة التي تتضمن سيناريوهات لتقديرات منطقية في ضوء الظروف المتوقع أن تسود بجانب البيانات التاريخية والحالية (Novotny-Farkas, 2016; De Haan & Ordt, 2018) .

ونتيجة التوسع في حجم المعلومات المتاحة فإن حجم المخصصات يتأثر تبعاً لذلك بحيث يصبح تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية أكبر واسرع (Novotny-Farkas, 2016)، ويقوم البنك بتسجيل المزيد من المخصصات التي تعكس حجم الانخفاض في صافي قيمة المحفظة الائتمانية للبنك (Beatty & Liao 2011; Bushman & Williams 2012; Domikowsky, et al., 2014). ومقدار التغير في جودة الائتمان على مدى العمر المتوقع للقرض منذ الاعتراف الأولي حتى نهاية فترة القرض (Seitz et al., 2018) وهو ما يعني زيادة الاخبار السيئة بالتقارير المالية كنتيجة لزيادة حجم المصروفات وتدنية القيمة للأصول (Xie, et al., 2012) وبالتالي تحقق هذه الزيادة في حجم المخصصات الزيادة في مستوي التحفظ الشرطي، وتدعم دراسة (Kim., et al., 2020) عملياً هذا التأثير المباشر لنموذج الخسائر المتوقعة من خلال ما ذكرته على سبيل المثال من اعلان المجموعة القابضة البريطانية العالمية للاستثمار والاعمال المالية HSBC Holdings PLC عن زيادة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة بواقع ٤٠٠ مليون دولار نتيجة زيادة الاعباء التي تعكس التوقعات الاقتصادية المرتقبة في هونج كونج وبالتالي الانخفاض الحاد لأرباح الربع الثالث لعام ٢٠١٩ .

ويخلص الباحث إلى أن تطبيق نموذج الخسائر المتوقعة بالمعيار (IFRS9) يؤدي إلى زيادة حجم مخصصات الخسائر الائتمانية ومن ثم التأثير على مستوى التحفظ الشرطي بالتقارير المالية المنشورة للبنوك.

أثر تطبيق معيار (IFRS 9) على تماثل توقيت الاعتراف بالخسائر المتوقعة

أظهرت الدراسات السابقة (Gebhardt.,2016;Hashim et al. 2016;Ntaikou & Vousinas.,2018;Kund&Rugilo., 2020) إلى انه في ضوء استخدام البنوك لنموذج الخسائر المتكبد (ICL) وفقاً لمعيار (IAS 39) فإن الاعتراف بالخسائر الائتمانية وتكوين المخصصات اللازمة يتم فقط عند وجود دليل موضوعي (objective evidence) على تحقق الخسائر مثل وجود تعثر مالي حاد للعميل أو تدهور في قيمة ضمانات القروض ، أو تعرض العميل لمخاطر حقيقية للإفلاس وبالتالي اشتراط تحقق حدث حقيقي وفعلي مؤكداً للخسائر بحيث يصل احتمال اخفاق العميل إلى ١٠٠٪ (Novotny-Farkas 2016)، واشترط تحقق هذا الدليل عرض تلك النماذج لانتقادات تمثلت في تأجيل الاعتراف بخسائر الائتمان وتكوين المخصصات المطلوبة حتى وقت متأخر جداً فضلاً عن عدم كفايتها ووصفها بأنها - too little, too late (Hoogervorst 2014; De Haan and Oordt, 2018) وترجع الاسباب الحقيقية لهذه الانتقادات إلى النظرة الرجعية (backward-looking) للمعلومات التي يعتمد عليها منهج قياس الخسائر وفقاً لهذا المعيار، فالاعتراف والتقرير عن الخسائر الائتمانية يعتمد على وقوع أحداث ماضية أو جارية فقط دون الأخذ في الاعتبار احتمالية حدوث خسائر ائتمانية في المستقبل حتى لو توافر للإدارة معلومات متاحة بشكل حدي عن وجود لتلك الاحتمالات، ومبرر ذلك هو أن الاعتراف بالخسائر المتوقعة قد يتطلب توافر مستوي عالي من الحكم والتقدير للإدارة وفقاً لما اشار اليه المعيار IAS 39 (Huian 2012)، ومع تطبيق البنوك لنموذج ECL بالمعيار (IFRS 9) تخلصت البنوك من القيود التي كانت تواجهها عند تكوين مخصصات الخسائر الائتمانية وفقاً لنموذج ICL بالمعيار السابق (Gebhardt &Farkas.,2011)، فعند توافر توقعات دقيقة للظروف المستقبلية المؤثرة على قدرة العملاء لسداد الالتزامات تصيح القضية عندئذ متمثلة في استعداد البنك وقدرته على تكوين المخصصات المطلوبة في الوقت المناسب تحسباً للزيادة في القروض المتعثرة (Kim., et.al,2020)، وبالتالي يتوقع أن يتم الاعتراف بالخسائر الائتمانية في الوقت المناسب مالم يكن هناك تأثير لمشكلة الوكالة (Basu.et al,2020)، ويتم القياس والاعتراف بالخسائر المتوقعة وتكوين المخصصات في ضوء المعيار (IFRS 9) كمايلي:

تصنيف الأصول المالية:

يتم تصنيف الأصول من خلال ثلاثة مراحل (Kund&Rugilo.,2020; Ntaikou&Vousinas.,2018; Seitz.et al.2018) (مع ملاحظة أنه يجب تحديث هذه العملية بالكامل عند إعداد القوائم المالية المرحلية والختامية)

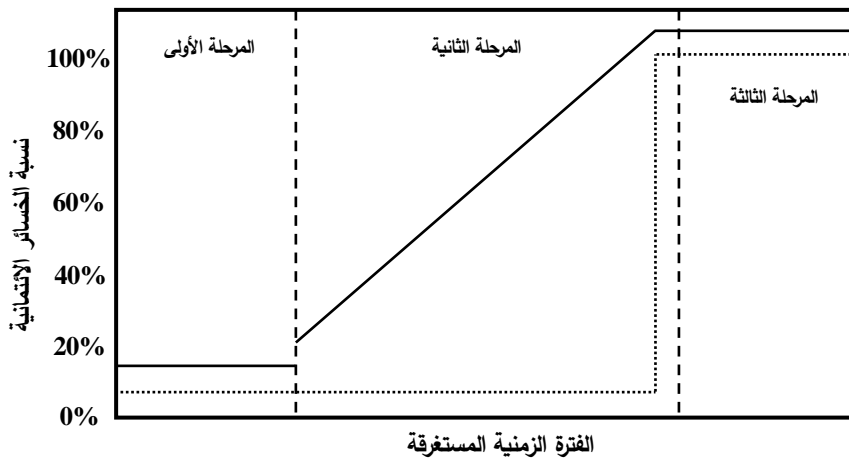
المرحلة الأولى (الديون الجيدة: Performing) وتتضمن الأصول المالية داخل الميزانية والحسابات خارج الميزانية التي لم يحدث زيادة مؤثرة (جوهرية) في مخاطرها الائتمانية (والتي قد تنشأ تدريجياً عبر الزمن وقد تحدث بشكل مفاجئ) منذ الاعتراف الأولي أو لها مخاطر ائتمان منخفضة بتاريخ إعداد القوائم المالية، وتمثل الخسارة الائتمانية المتوقعة الخسارة المحتملة الناتجة عن احتمال التعثر PD التي قد تحدث خلال (١٢ شهراً) التالية من تاريخ إعداد القوائم المالية.

المرحلة الثانية (المتابعة الخاصة) (Under-Performing): وتتضمن الأصول المالية داخل الميزانية والحسابات خارج الميزانية التي تنطوي على مخاطر ائتمانية والتي حدثت لها زيادة مؤثرة (جوهرية) في مخاطرها الائتمانية منذ الاعتراف الأولي، إلا إنها لم تصل الى مرحلة التعثر بعد، وتحسب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر الأصول أو الالتزامات المالية، وهي تمثل الخسارة الائتمانية المتوقعة الناتجة عن كل احتمالات التعثر خلال المدة المتبقية من عمر الأصول.

المرحلة الثالثة (الديون غير المنتظمة: Impaired) وتتضمن الأصول المالية داخل الميزانية والحسابات خارج الميزانية غير المنتجة التي شهدت اضمحلالا (Impaired) في قيمتها الائتمانية، والتي تنطوي على مخاطر ائتمانية (اصبحت متعثرة - غير منتظمة) وفي هذه الحالة تحتسب الخسارة الائتمانية المتوقعة لكامل عمر هذه الأصول أو الالتزامات المالية على اساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

ويؤدي الاعتراف التدريجي بالخسائر الائتمانية إلى حدوث تأثيرين عند التطبيق التأثير الأول هو تخفيف حدة الصدمة الفجائية (cliff-effect) في زيادة اضمحلال الأصول المالية نتيجة الخسائر الائتمانية والتي لم يكن يعترف بها بالمعيار IAS 39 إلا عند الحدوث الفعلي لها، التأثير الثاني يتمثل في أن ميزة الاعتراف المبكر بالخسائر الائتمانية تخلق ما يعرف بتأثير التحميل الأمامي (front-loading effect) للخسائر الائتمانية حيث قد يؤثر الاعتراف المبكر بالخسائر سلبيًا على مرونة البنك من خلال خفض مستويات رأس المال (Kund & Rugilo., 2020) ويوضح الشكل التالي اثر الاعتراف التدريجي بالخسائر من خلال المعيار الجديد علي تقليل الصدمة الفجائية للخسائر

رقم (١)
التأثير الفجائي "Cliff - Effect"



(IFRS 9) ----- (IAS 39)

المصدر: (Kund & Rugilo., 2020)

ويتضح من الشكل السابق انه من خلال المعيار (IFRS 9) يتم تصنيف القروض خلال المرحلة الأولى ضمن فئة الديون الجيدة Performing والتي تكون عندها نسبة المخصص اقل من ٢٠٪ وتمثل الخسارة الائتمانية المتوقعة الخسارة المحتملة عن احتمال حدوث التعثر PD خلال (١٢ شهرًا) التالية لتاريخ إعداد القوائم المالية، وانه خلال المرحلة الثانية Under-Performing تترفع نسبة المخصص تدريجيا مع تزايد احتمالات التعثر من ٢٠٪ حتى أقل من ١٠٠٪ وتصنف القروض في هذه الحالة ضمن الفئة القروض تحت المتابعة، ومع بداية المرحلة الثالثة والتي عندها يصل نسبة المخصص الي ١٠٠٪ حيث تكون القروض عندها ضمن فئة القروض غير منتظمة، اما من خلال تطبيق المعيار السابق (IAS 39) يتم التحول الفجائي للقروض من الفئة المنتظمة وتكون نسبة مخصص الخسائر أقل من ٢٠٪ الي نسبة مخصص خسائر ١٠٠٪

وعلى الرغم من أن نموذج ECL بالمعيار تضمن مراحل تصنيف الأصول المالية والتي يتم من خلالها حساب مخصصات الخسائر المتوقعة الآن البنوك المصرية مازالت تستخدم نموذج فئات الجدارة الائتمانية الصادر طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري في حساب المخصصات وذلك على النحو التالي :

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوبة	التصنيف الداخلي (المراحل)	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر%	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١%	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١%	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢%	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢%	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حديثاً	٣%	١	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥%	٢	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوي	٢٠%	٣	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠%	٣	ديون غير منتظمة
١٠	رديئة	١٠٠%	٣	ديون غير منتظمة

المصدر: البنك المركزي المصري

وفي حالة الزيادة في المخصصات وفقاً للجدارة الائتمانية عن المخصصات وفقاً للخسائر المتوقعة يتم تجنب الزيادة في المخصص كاحتياطي مخاطر بنكية عام ضمن حقوق الملكية بعد تكوين الاحتياطي القانوني من توزيع صافي الربح وفي حالة عدم كفاية صافي الربح يخصم هذا الاحتياطي من الأرباح المحتجزة (تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة ٢٦/٩/٢٠١٩)، ويعتقد الباحث أن تكرار حساب مخصصات الخسائر الائتمانية من خلال نموذجي الخسائر المتوقعة والجدارة الائتمانية يعد ازدواجية في حساب المخصصات تكسب البيانات المنشورة الغموض في فهم وتحديد مخاطر الائتمان.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة:

في ضوء مراحل تصنيف الأصول المالية يتم الاعتراف المبكر بانخفاض قيمة الأصول وذلك قبل حدوثها بشكل استباقي من خلال نموذج الأعمال Business Model لقياس خسائر الائتمان المتوقعة" (ECL)، وذلك على النحو التالي:

$$(ECL) \text{ Expected Credit Loss} = \sum PD\% \times EAD \times LGD$$

- Probability of Default (PD) معدل احتمال التعثر.
- Exposure at Default (EAD) القروض والتسهيلات الائتمانية عند التعثر.
- Loss Given Default (LGD) معدل الخسارة عند التعثر.

وقد منح البنك المركزي المصري البنوك وفقاً لتعليماته الصادرة في ٢٨ يناير ٢٠١٨ حرية الاختيار في استخدام أي من الأسلوبين التاليين في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) على النحو التالي:

- ١- أسلوب الخسائر التاريخية (Historical Loss Approach): معدلة بالبيانات المستقبلية المتوقعة (Forward Looking Information) للمؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس

الخسائر لمدة ١٢ شهر للمرحلة الاولى ولمدي حياة الاصل بالنسبة للبنود المصنفة ضمن المرحلة الثانية.

٢- اسلوب احتمالية الاخفاق (Probability of Default PD)، والخسارة عند الاخفاق (Loss Given Default LGD)، والقيمة عند الاخفاق، (Exposure at Default) على أن يؤخذ بالاعتبار المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية (Forward Looking).

وتحقيق كفاءة البنك في استخدام نماذج الخسائر المتوقعة يرتبط بتوافر شرطين في غاية الأهمية الشرط الاول قدرة البنوك على التقدير الدقيق للتغيرات في القروض غير المنتظمة خلال الفترة المستقبلية، الشرط الثاني قدرة البنوك واستعدادها للاعتراف بالخسائر الائتمانية في الوقت المناسب تحسباً لزيادة القروض المتعثرة (Kim., et.al,2020)، ويستخدم مؤشر توقيت الاعتراف بخسائر القروض (LLRT) للدلالة على حساسية المخصصات للتغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة، حيث تعد القروض الغير المنتظمة في الفترة القادمة مؤشر اساسي مهم يدل على تحقق الخسائر الائتمانية في الفترات التالية لها (Beatty & Liao.,2011; Bushman & Williams.,2012; Beatty & Liao.,2014).

ويتأثر تحقيق نموذج الخسائر المتوقعة للكفاءة المرجوة بمشكلة الوكالة وممارسة الإدارة للسلوك الانتهازي بالتقارير المالية المنشورة، لأنه ببساطة إذا كانت تقديرات البنك غير دقيقة بشأن الظروف الاقتصادية المستقبلية المؤثرة على قدرة العميل على سداد، فإن حساسية المخصصات تجاه الخسائر الائتمانية تكون ضعيفة، كذلك إذا كانت تقديرات البنك للظروف الاقتصادية المستقبلية دقيقة، ولكن الإدارة قررت من خلال ممارسة السلوك الانتهازي والإفصاح عن قيمة معينة للأرباح وتأجيل الاعتراف بالخسائر المتوقعة، فإن التقديرات نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لن تحقق الكفاءة المطلوبة بشكل كامل (Kim., et.al,2020).

وتتمثل مظاهر ذلك في الصور التالية:

الصورة الاولى تتمثل في التلاعب في بيانات الاستحقاقات والتي تعتبر ايسر في التلاعب من البيانات المعدة على اساس نقدي (Kilic et al.,2018)، وذلك من خلال ممارسة السلطة التقديرية للإدارة في حساب الاستحقاقات والاختيار المتعمد للسياسات والاساليب المحاسبية التي تمكنها من تغيير قيم عناصر القوائم المالية بهدف اخفاء الاداء الحقيقي للبنك وبصفة خاصة فيما يتعلق بمحفظة القروض فيؤدي تأجيل الاعتراف بالخسائر في محفظة القروض وتكوين المخصصات اللازمة إلى عدم تحويل العميل من فئة الديون المنتظمة إلى فئة الدون غير المنتظمة، وبالتالي التلاعب في الارباح من خلال استحقاقات الفوائد التي يتم الاستمرار في حسابها وادائها إلى قائمة الدخل بدلا من تهميشها فضلا عن عدم اظهار المخصصات بالشكل الحقيقي، وهذه الصورة منبودة في البيئة المحاسبية سواء من حيث تجريم هذه الأداة بقانون Sarbanes - Oxley أو الحد منها بالمعايير المحاسبية.

الصورة الثانية وتكون من خلال الانشطة الحقيقية المتمثلة في القيام بالتوسع المفرط في منح القروض الجديدة والتي عادة لا تظهر مساوي تلك القرارات على عوائد البنك في بداية المنح، أو من خلال اتخاذ قرارات ببيع بعض الاصول المرهونة في توقيتات معينة لما يؤدي ذلك من تغيير وتحسين نتائج الاعمال أو من خلال إعادة تقييم ضمانات القروض لدي البنك وما قد تسفر عنه من زيادة في قيمة تلك الضمانات نتيجة التضخم وارتفاع الأسعار.

وتتبع دوافع هذا السلوك من عدة عوامل بعضها عوامل شخصية تتمثل في رغبة الإدارة في الاحتفاظ بالمكاسب الشخصية لها الممثلة في المحافظة على الحوافز والمكافآت بعقود الإدارة مع الملاك أو البقاء والاستمرار بالبنك أو ربما حصولها على مركز قوي في التفاوض على عقود جديدة للإدارة بينوك اخري (Ball 2008; Graham et al., 2005; Kothari, et al., 2009) أو قد تكون الدوافع

مؤسسية تتمثل في الرغبة في زيادة سعر أسهم البنك في السوق (Kilic et al., 2018) أو لمقابلة التوقعات بشأن الأرباح أو لتخفيف متطلبات معدل كفاية رأس المال أو لعدم التعرض للمساءلة من الجهات الرقابية ، وقد تلجأ أيضاً الإدارة إلى تأجيل الاعتراف بالخسائر في محفظة القروض لتغطية مساوئ القرارات الائتمانية المتخذة على أمل التحسن أو اختفاء الأداء الضعيف الحالي مستقبلاً (kim&Zhang., 2014) مما يؤدي إلى عدم تماثل المعلومات و صعوبة تقييم المستثمرين للمعلومات المتعلقة بالأفاق المستقبلية للبنك (Lobo., 2017).

وهناك بعض الانتقادات التي توجه لنموذج الخسائر المتوقعة حيث تثار المخاوف من الخاصية الجديدة التي يتضمنها المعيار الجديد والممثلة في زيادة مستوى السلطة التقديرية للإدارة بالبنوك والمرونة المحتملة في الحكم المحاسبي Accounting Judgements في تقدير الخسائر المتوقعة وبالتالي خلق مجال واسع للممارسات الانتهازية التي قد تختلف باختلاف البنوك، أيضاً ينطوي نموذج ECL على درجة كبيرة من التعقيد عند تقدير الخسائر المتوقعة عبر سيناريوهات الاقتصاد الكلي المختلفة المتوقعة، مما يطرح تحديات كبيرة تتعلق بنقص البيانات والخبرة ، وهو ما دعي إلى اتفاق معظم المشاركين في استطلاع أجرته (ACCA., 2018) الى أن نموذج ECL قد يؤدي إلى زيادة التقديرات الشخصية لخسائر القروض بشكل أكبر ، وبالتالي قد يؤدي التحول إلى نموذج ECL أيضاً إلى عدم تماثل توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية وبالتالي يفقد النموذج أهميته.

وفي إطار مواجهة تلك المخاوف تزامن مع صدور المعيار (IFRS 9) قيام بنك التسويات الدولية (BIS) بنشر أولي المبادئ الإرشادية له في فبراير ٢٠١٥ والتي تتضمن وثيقة تحدد أحد عشر مبدأ لممارسات مخاطر الائتمان، والتي تتفاعل مع المتطلبات الإشرافية لقياس خسائر الائتمان، أيضاً تضمن المبدأ الإرشادي الثاني الصادر في نفس العام وضع توجيهات إشرافية لمخاطر الائتمان ومحاسبة خسائر القيمة المتوقعة وتقييم هذه العمليات وربطها بكفاية رأس المال (BIS., 2015)، كما صدر معيار بنك التسويات الدولية في عام ٢٠١٧، الذي يقدم بالتفصيل كيفية تنظيم المعالجة المحاسبية للمخصصات، في ضوء النهج المرحلي والترتيبات الانتقالية السابقة لتطبيق المعيار (IFRS 9) ووضع المبادئ الخاصة وكيفية حساب الانخفاض واثره على الشريحة الأولى لرأس المال بالبنوك (Common Equity Tier 1) والافصاح عن هذا الانخفاض وبشكل الزامي للبنوك التي تختار الترتيبات الانتقالية (EBA Consultation paper, 2017) لتخفيف الآثار السلبية المحتملة لإدخال محاسبة ECL على رأس المال التنظيمي للبنوك (BIS 2017).

من جانب آخر تضمن معيار (IFRS 9) عدد من التعديلات فيما يتعلق بإجراءات البنوك وعملياتها، ونماذج التقييم، والمؤشرات المرجعية، والمتابعة و التوجيهات والارشادات حول الاساليب الممكن استخدامها في القياس لاحتمال الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) لتحقيق الضوابط وارتفاع الآلية المطلوبة للحوكمة بشكل مستمر وتحقيق الاستقرار المالي (Ntaikou & Vousinas., 2018) وتحقيق التوسع في متطلبات الافصاح بالمعيار والشفافية المطلوبة وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي بالبنوك. (IASB, 2015; Novotny-Farkas, 2016) وهذه الارشادات لا تخرج عن الاتي:

١. يتطلب تطبيق نموذج الخسارة المتوقعة قدر كبير من المعلومات الكمية والنوعية سواء كانت تاريخية أو جارية أو تنبؤات مستقبلية حول مؤشرات الاقتصاد الكلي، وعلى البنك العمل على تطوير الانظمة اللازمة لتوفير المعلومات والبيانات الكافية وبشكل دقيق وآمن بحيث توفر القدرة الدقيقة للبنك للاحتساب وبالتعاون والمشاركة من جميع الاطراف الداخلية بالبنك المرتبطة وبإشراف من مجلس الإدارة ولجانه .
٢. ضرورة توافر الانظمة الالكترونية بالبنك بحيث يمكن الاعتماد عليها في الاحتساب سواء من ناحية المدخلات أو عمليات التشغيل عليها أو النتائج المستخرجة.

٣. عند اعتماد منهجيات متعددة يتم توثيق المنهجية المستخدمة لكل نوع أو مجموعة ذات خصائص مشتركة من الأدوات المالية وتحديد سبب الاختيار لمنهجية قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة لكل نوع من الأصول أو الالتزامات المالية، المعلومات المستخدمة (inputs) ومصادرها ، وأيضاً الفرضيات المعتمدة Assumptions.
٤. يتولى مراقب الحسابات مسئولية التحقق من صحة طرق الاحتساب المعتمدة ودقة الحسابات الناجمة عن هذه النماذج.
٥. يخضع قرار تصنيف الأصول والالتزامات المالية على مختلف المراحل لموافقة لجنة متخصصة على مستوى الإدارة العليا التنفيذية والتي يكون من بين أعضائها مدير الرقابة الداخلية في البنك ومديرو إدارات المخاطر والائتمان والحسابات، وتكون هذه القرارات موثقة في محاضر اجتماعات مفصلة.
٦. يتم وضع سيناريوهات لحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بحيث تعكس وبدون أي تحيز القيمة الاجمالية المرجحة والتي يتم تحديدها اعتماداً على تقييم مجموعة لا تقل عن ثلاثة سيناريوهات ويتم اختيار السيناريو الأكثر احتمالاً وليس السيناريو الأسوأ أو الأفضل كما تخضع السيناريوهات المعتمدة الى موافقة الجهة المناسبة على مستوى الإدارة العليا التنفيذية، كما يتم مراجعتها دورياً كلما دعت الحاجة لذلك.
٧. يؤخذ في الاعتبار بالإضافة إلى ما ورد بالمعيار من ارشادات صادرة عن لجنة بازل فيما يتعلق بمخاطر الائتمان وحساب وتسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة
٨. يحظر ادراج الأصول او الالتزامات المالية بعد الانخفاض في قيمتها أو الممنوحة وهناك تدن في قيمتها الائتمانية ضمن المرحلة الاولى، ويتم تطبيق سعر الفائدة الفعلية المعدل بمخاطر الائتمان على التكلفة المطفأة لهذه الأصول او الالتزامات

وقد خلق التطبيق الإلزامي للمعيار (IFRS 9) الربط بين المعيار وإطار مقررات بازل III بشأن التنظيم المصرفي خاصة فيما يتعلق بمخصصات الخسائر الائتمانية، حيث تؤثر نسبة مخصص الخسائر الائتمانية / اجمالي القروض بشكل كبير على كفاية رأس المال التنظيمي وأيضاً على الأرباح المنشورة بالقوائم المالية (Ntaikou1, & Vousinas.,2018) كما توضح الارشادات التي قدمها بنك التسويات الدولية (BIS) مدي التشابه الكبير بين أهداف السلطات الإشرافية المصرفية من تطبيق (IFRS 9) في تعزيز الانضباط المصرفي المطلوب وفقاً للقواعد الإشرافية لتقليل المخاطر التي تسبب عدم الاستقرار المالي وبين الأهداف التي يسعى (IASB) إلى تحقيقها من تطبيق (IFRS 9) والمتمثلة في توفير معلومات تفصيلية ومفيدة. (Vousinas, 2015).

ويخلص الباحث إلى أهمية التوقيت المناسب للاعتراف بالخسائر الائتمانية (LLRT)، كما أن ممارسة الإدارة للسلوك الانتهازي بالتقارير المالية من خلال تأثير مشكلة الوكالة تؤدي إلى عدم تحقيق نماذج الخسائر المتوقعة للكفاءة المرجوة، ويسعى المعيار (IFRS 9) من خلال وضع العديد من الإجراءات والارشادات حول اساليب قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة الي التطبيق الناجح للمعيار والتغلب على مشكلة منهج الخسائر المتكيدة في المعيار (IAS 39) الممثلة في تأجيل الاعتراف بخسائر الائتمان حتى وقت متأخر جداً وعدم كفاية تلك المخصصات ووصفها too late - too little

(Hoogervorst 2014; Cohen & Edwards.,2017)

الأنه لاتزال الحاجة إلى التعرف على مدي نجاح تطبيق المعيار (IFRS 9) في تحقيق تماثل التوقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية في الواقع العملي مطلوبة وضرورية.

أثر تغير مستوي التحفظ الشرطي وتوقيت الاعتراف بالخسائر على اتخاذ قرارات المستثمرين بالبورصة.

يعرّف الاستثمار بأنه " تضحية الافراد بالأموال التي يحتفظون بها في لحظة معينة ولفترة زمنية معينة من أجل الحصول على تدفقات مالية مستقبلية - اخذاً في الاعتبار القيمة الحالية لتلك التدفقات المستقبلية نتيجة الانخفاض المتوقع للقيمة الشرائية بسبب عامل التضخم- وتعد تلك التدفقات بمثابة عائد مقابل تلك التضحية و للمخاطر المتمثلة في احتمال عدم تحقيق هذه التدفقات (Matar, 2015)، ويسعى المستثمرون من الافراد أو المؤسسات إلى تعظيم العائد على الاستثمار ضمن مستوى مقبول من المخاطر، ويتوقف نجاح المستثمرين في الوصول إلى هذا الهدف على مدى قدرتهم على إدارة استثماراتهم واتخاذ القرارات المناسبة في التوقيت المناسب.

العوامل المؤثرة على قرارات المستثمرين بالبورصة.

تشير الكتابات المتعلقة بقرارات المستثمرين في البورصة، إلى أن المواقف التي تواجه المستثمر وتتطلب منه اتخاذ قرار ترتبط بطبيعة العلاقة بين سعر أداة الاستثمار من جهة وقيمة العوائد والمخاطر المرتبطة بالأداة من جهة أخرى وذلك من منظور المستثمر (Islamoglu et.al.,2015; Kanthapanit.,2015) ومن ثم يتم اشتقاق ثلاثة أنواع من القرارات وهي:

قرار الشراء: يتخذ المستثمر قرار الشراء عندما يشعر أن قيمة أداة الاستثمار ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة والمحسوبة في إطار العائد والمخاطر تتجاوز سعر السوق، بحيث يكون سعر السوق (M) أقل من قيمة أداة الاستثمار (V) وفقاً لوجهة نظر المستثمر ($V > M$) مما يخلق حافزاً لشراء تلك الأداة بهدف تحقيق مكاسب رأسمالية من خلال زيادة متوقعة في سعر السوق المستقبلي.

قرار الاحتفاظ: بناءً على الحالة السابقة الناتجة عن ضغوط الشراء، يجب أن يستجيب السوق لهذه الضغوط، بحيث يستمر سعر الأداة في الارتفاع إلى نقطة، حيث يساوي عندها سعر السوق (M) القيمة (V) من منظور المستثمر في مثل هذه الحالة، سيكون السوق في حالة توازن تتطلب من كل من لديهم دوافع للشراء أو البيع إيقاف الشراء والبيع لذلك فإن قرار الاستثمار في هذه الحالة سيكون الاحتفاظ عندما تكون

$(M = V)$ لأن المستثمر في هذه المرحلة لن يكون لديه آمال في تحقيق مكاسب رأسمالية في المستقبل كما أنه سيتجنب ولو مؤقتاً مخاطر انخفاض السعر في المستقبل القريب ما لم تتغير الظروف السائدة.

قرار البيع: وفقاً لديناميكية السوق تتولد رغبات إضافية في السوق لشراء تلك الأداة من مستثمرين جدد هذا يعني أن المستثمر يعتقد أن (M) في تلك اللحظة لا تزال أقل من (V) لذلك سيطلب منه تقديم سعر جديد لتلك الأداة أكبر من (V) في هذه الحالة سيكون السعر أكثر من القيمة ($M > V$) وبالتالي يكون قرار المستثمر هو البيع..

ومع التغيرات في الظروف المحلية والعالمية والمخاطر التي تواجه تلك الاستثمارات أصبحت عملية اتخاذ القرارات في الأسواق المالية عملية صعبة ومعقدة تخضع لعوامل متعددة، كما أن الآثار المترتبة على تلك القرارات تمتد إلى السوق بأكمله والتأثير على البنية الهيكلية للسوق وعمليات تسعير الأدوات المالية به (Eng, 2014)،

لذا فقد اهتم الادب المالي بدراسة سلوك المستثمرين تجاه الأدوات المالية وكيفية اتخاذ القرارات، حيث اسفرت نتائج الدراسات المتعاقبة خاصة بعد الازمة المالية العالمية عن إخفاق النماذج التي تضمنتها نظريات التمويل الخاصة بسلوك المستثمر الرشيد بالسوق في تفسير سلوك المستثمر حيث تبين ان خيارات هؤلاء المستثمرين تتعارض ومنطقية الاختيار (Islamoglu et.al.,2015)، مما

ادي إلى ظهور نظرية التمويل السلوكي لتفسير وتوصيف عملية اتخاذ القرار لدى الافراد المستثمرين (Eng., 2014)، وظهور العديد من الدراسات التي اخذت في اعتبارها اثر الجانب السلوكي على المستثمرين في مجال إتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية (Chandra, 2008)، ومع تعدد المتغيرات المؤثرة على سلوك المستثمرين بالأسواق المالية فقد اهتمت الدراسات التي زخر بها الفكر المالي على مدى العقود الماضية بدراسة واختبار العوامل المؤثرة على اتخاذ قرارات المستثمرين بالأسواق المالية والتي يمكن تصنيفها إلى عوامل مالية وسيكولوجية واجتماعية وديموجرافية وسياسية واقتصادية، وان كل نوع من هذه العوامل يتضمن عدة متغيرات تسهم بجانب بعضها البعض في التأثير على سلوك المستثمرين في اتخاذ القرارات بسوق الاوراق المالية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: العوامل المالية:

تعتبر العوامل المالية أهم العوامل المؤثرة على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية (Luminita, 2014; Tooranloo et al. 2019; Carr, 2009). حيث يؤكد بعض الباحثين (Carr, 2009) Liu & Pang; et al. 2010; ان البيانات والمؤشرات المالية تعد أكثر جاذبية للمستثمرين مقارنة بالعوامل الأخرى غير المالية، وأن مستخدمي المعلومات يفحصون بعناية كل من المعلومات المالية وغير المالية وأن المعلومات المحاسبية هي اهم جزء في البيانات المالية من حيث التأثير على قرارات المستثمرين بالبورصة ودعمت ذلك الرأي نتائج الدراسات السابقة والتي تناولت هذا الموضوع حيث اشارت إلى اهمية المعلومات المحاسبية كأحد البيانات المالية والتي لها تأثير كبير على قرارات المستثمرين بالأسواق المالية الناشئة في كل من الهند و الإمارات العربية المتحدة واليونان وباكستان وماليزيا (Al-Ajmi, 2009; Merikas et al., 2011; Maditinos et al., 2007; Dharmaja, 2011). et.al., 2012; Lodhi., 2014; Chong & Lai., 2011). وتتضمن عناصر المعلومات المحاسبية المؤثرة على قرارات المستثمرين نتائج الاعمال السنوية وأساليب التقييم والأرباح التقديرية (Nagy & Obenberger., 2012) في إشارة الي أهمية قائمة الدخل بما تتضمنه من ارباح او خسائر كجزء هام بالتقارير المالية بالنسبة للمستثمرين في كل من المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة (Al-Razeen and Karbhari, 2004; Alattar and Al-Khater, 2008; Alzarouni et al., 2012).

وبالإضافة إلى البيانات المحاسبية اظهرت العديد من الدراسات اهمية بعض المؤشرات المالية المؤثرة على قرارات المستثمرين التي اعتاد المستثمرون على النظر من خلالها على الأداء المالي مثل التحركات الحالية في اسعار الاسهم، العوائد المقدره، وأسعار الأسهم Prices، التقلبات في مؤشرات السوق، القدرة على بيع الاسهم وسرعة تداولها، والإداء السابق للعوائد وحركة الاسهم بالسوق، ربحية السهم (EPS)، توزيعات الاسهم (DPS)، الأرباح الرأسمالية، عائد المخاطرة، مضاعف الربحية (P/E) (Joshi & Batra., 2017; Sarbabidya & Saha., 2018)، السيولة المتوقعة للاسهم مستقبلا، بالإضافة للمؤشرات الخاصة بالمخاطر مثل المخاطر المصرفية مخاطر سعر الفائدة والصراف الاجنبي (Joshep and Vezos., 2006)، وتحمل المخاطر Risk tolerance (Bernheim et al. 2001)، عائد المخاطرة Risk-Return ratio

ثانياً العوامل الاقتصادية:

تشير الكتابات إلى اهتمام المستثمرين الافراد ببعض المؤشرات الاقتصادية مثل متوسط معدل التضخم، الناتج القومي المحلي وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الاخرى مثل متوسط سعر الفائدة على ودائع البنوك ومقارنة معدل العائد على الاستثمار في البورصة مقارنة بالبورصات الاخرى ومدى تأثير البورصة المحلية بالتغيرات الاقتصادية العالمية (Iqbal & Usmani, 2009; Baker & Haslem, 2015; Clark & Soutar, 2004)

ثالثاً العوامل الديموجرافية

اهتمت بعض من الدراسات السابقة باختبار أثر العوامل الديموجرافية على صنع القرار لدى المستثمرين الافراد بالبورصة، فتشير نتائج تلك الدراسات إلى أهمية تأثير هذه العوامل على تفضيلات واختيارات المستثمرين واتخاذ القرارات لديهم، وان اختلفت تلك النتائج حول الاهمية النسبية لكل مكون من مكونات تلك العوامل، ومن اهم تلك العوامل المؤثرة كانت العمر والدخل والحالة الاجتماعية والتعليم والمؤهلات العلمية والمهنة

(Geetha&Vimala.,2014;agongo&Mutswenje.,2014;Kanthapanit.,2015)

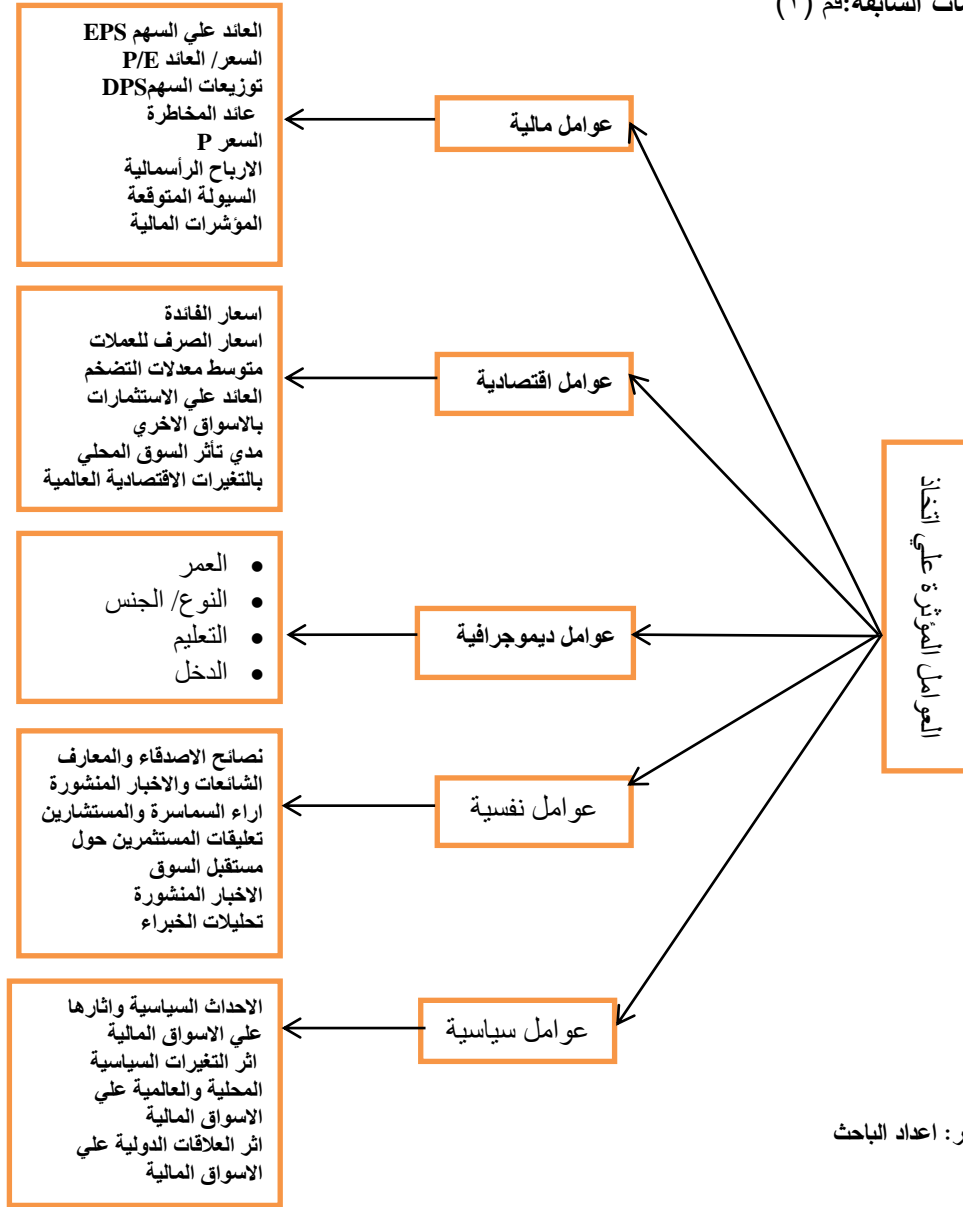
رابعاً: العوامل النفسية

تشير بعض الدراسات مثل دراسة (Sevil, et.al.,2007) إلى تأثير بعض العوامل السلوكية مثل التوجه أو الميول Sentiments، الاثارة Excitement، التوقعات البشرية Human mindset expectations على سلوك المستثمرين بالبورصة، كما تؤكد دراسة (Sohan.,2010) أن العوامل الديموجرافية والعوامل النفسية مثل الوعي والخبرة السابقة يكون لها التأثير الأكبر على سلوك صنع القرار للمستثمرين الأفراد، ايضاً اسفرت نتائج دراسة (Areiqat et al. 2019) عن تأثير التمويل السلوكي في المستثمرين بورصة عمان من خلال ثلاثة عوامل سلوكية هي الثقة المفرطة التي يكون للتغير فيها له أهمية نسبية، النفور تجاه الخسارة، وسلوك القطيع.

خامساً: العوامل السياسية

تشير الدراسات السابقة إلى تأثير العوامل السياسية على الاسواق المالية وأن هذا التأثير يختلف من بلد لآخر، حيث يهتم المستثمرون بمتابعة الاخبار لمعرفة تأثيرها المتوقع على الاسواق (Oberlechner & Hocking 2004) بشرط ان تكون المعلومات المنشورة في وسائل الاعلام حقيقية ومحيدة (Chong&Lai.,2011) وتؤكد الدراسات على أن الاخبار والشائعات لها تأثير على صنع القرار لدى المستثمرين بسوق الاوراق المالية فضلا على ان التغيرات السياسية المحلية والدولية تعتبر عوامل مؤثرة كذلك (Oberlechner&Hocking, 2004; Yahyazadehfar et al., 2010). كما تعتبر دراسة (Bennet& Selvam.,2011) الاستقرار السياسي للدولة Political stability من اهم العوامل المؤثرة على صنع القرار.

ويوضح الشكل التالي العوامل المؤثرة في صنع قرارات المستثمرين بالبورصة من واقع ما أسفرت عنه الدراسات السابقة: قم (٢)

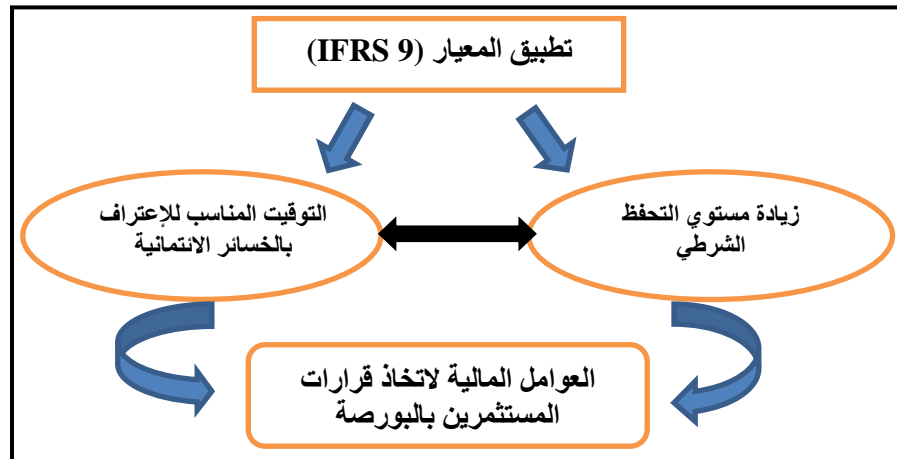


علاقة التحفظ الشرطي والاعتراف بالخسائر الائتمانية باتخاذ قرارات المستثمرين

يواجه المستثمرون في أسهم البنوك نوعين من المخاطر الاول مخاطر غير منتظمة وهي تمثل مخاطر خاصة بالبنك يمكن تجنبها بالتنوع و مخاطر منتظمة وهي غير قابلة للتنوع (Undiversifiable risk) والتي تتمثل في مخاطر المعلومات (Easley & O'Hara, 2004)،

نتيجة للتباين في حجم ونوعية المعلومات لدى المستثمرين عن التي لدى الإدارة التي تمثل الطرف الوحيد الذي لديه المعلومات الحقيقية والكاملة عن البنك فضلا عن كونها تمتلك التحكم في المعلومات المعروضة، لذلك فهي قادرة على حجب أو تشويه بعض المعلومات، وبالتالي قد لا تعكس المعلومات المنشورة في بعض الأحيان الوضع الحقيقي بمحظرة القروض ومن ثم يؤدي نقص الشفافية وإخفاء الاخبار السيئة عن حجم خسائر محظرة القروض وتأجيل الاعتراف بالخسائر المتوقعة وتكوين المخصصات المطلوبة إلى عدم تماثل المعلومات (Bushman, 2016)، فيصبح لدى الإدارة معلومات مختلفة تماما عن تلك التي لدى الاطراف الأخرى والتي تتمثل في المعلومات المنشورة فقط (Yassinet.al., 2015)، ويرجع السبب في هذا إلى ما يعرف بمشكلة الوكالة (Jensen & Meckl., 1976)، وخطورة ظاهرة عدم تماثل المعلومات على الاستثمار بالأسواق المالية في انها تؤدي إلى خلق عدم التأكد لدى المتعاملين بالسوق (Scott., 2003; Easley & O'Hovo, 2004) ومن ثم زيادة مخاطر الاستثمار في الاسهم، فضلا عن ان ذلك يؤدي إلى تخفيض سعر السهم لسببين هما أولاً، لأنه كلما ارتفعت تكلفة الوكالة، انخفضت القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة. ثانياً، أنه كلما زادت مخاطر الاستثمار، زادت مطالبة المستثمرين بعوائد اعلي لمواجهة المخاطر المرتفعة، وقد دعمت ذلك دراسة (Andreou et al. 2017) حيث اشارت إلى أن المؤسسات التي لديها مستوي منخفض من التحفظ أكثر احتمالاً لمواجهة انخفاض حقوق الملكية وقد ظهر هذا الأمر بوضوح خلال الازمة المالية العالمية، حيث يلعب النقص في شفافية المعلومات المنشورة بالمؤسسات المالية دوراً رئيسياً في تلك الازمة من خلال عدم قدرة المشاركين في السوق من استيعاب حجم المخاطر الحقيقية التي تعرضت لها تلك المؤسسات خلال الفترة (Acharya & Richardson., 2009)، مما يعكس الدور المهم الذي تلعبه شفافية البيانات المعروضة في تقليص عدم التأكد وازالة الغموض وعدم التماثل في المعلومات من خلال التحفظ عند الافصاح عن الارباح الذي يحقق موثوقية التقارير المالية وجودة المعلومات المحاسبية. (Watts, 2003b; Defond, 2010; Ball & Shivakumar, 2005) والتوقيت المناسب للاعتراف بالخسائر الائتمانية (Morgan & Sultanoglu., 2018) وهو ما أكدته الدراسة التي قام بها كل من (Watts & Zuo., 2011) والتي اجريت علي عدد (2,983) شركة غير مالية امريكية خلال الازمة المالية العالمية تبين أن الشركات الأكثر تحفظاً في تقاريرها المالية كان التأثير السلبي للازمة عليها أقل، كما تبين أيضاً وجود ارتباط ايجابي بين التحفظ المحاسبي وعوائد الاسهم من خلال توافر مصداقية أعلى من وجهة نظر المستثمرين (Ahmed et al., 2002; Watts, 2003; Lafond and Watts, 2008; Zhang, 2008; Nikolaev. 2010; Maciucă, et.al, 2015). وتقليل عدم التأكد لدي المستثمرين بشأن القيمة الحقيقية للبنوك وزيادة سعر السهم (LaFond & Watts., 2008)، ويوضح الشكل التالي العلاقة التأثيرية بين زيادة مستوي التحفظ وتماثل توقيت الاعتراف بخسائر القروض والعوامل المالية المؤثرة على قرارات المستثمرين بالبورصة.

رقم (٣)



المصدر: اعداد الباحث

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية والنتائج والتوصيات

يقوم الباحث في هذا الجزء باختبار الفروض التي يقوم عليها البحث وذلك من خلال:

أولاً: اختبار اثر استخدام نموذج الخسائر المتوقعة من خلال المعيار (IFRS 9) على التغيرات في مستوى التحفظ الشرطي وتمائل الاعتراف بالخسائر الائتمانية بالبنوك ومن ثم اختبار الفرضين الاول والثاني.

ثانياً: اختبار اثر التغيرات في مستوى التحفظ الشرطي وتمائل الاعتراف بخسائر محفظة القروض بالبنوك على بعض العوامل المالية المؤثرة على اتخاذ قرارات المستثمرين بالبورصة وهي ربحية السهم (EPS) ، مضاعف الربحية للسهم (P/E) ، عائد المخاطرة وذلك على بنوك العينة خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠.

أولاً: قياس أثر استخدام نموذج الخسائر المتوقعة بالمعيار (IFRS 9) على تغير مستوى التحفظ الشرطي وتمائل الاعتراف بخسائر محفظة القروض.

وفي هذا الجزء يتم اختبار الفرض الاول والفرض الثاني على النحو التالي:

١- اختبار الفرض الاول:

من خلال نموذج Basu's (1997) او الذي يُعرف باسم مقياس (AT) للتحفظ الشرطي و الذي يركز على الاعتراف بالانباء السيئة بشكل أكبر وأسرع من الانباء السارة وقد تم تعديل هذا النموذج بواسطة (Banker et al., 2016)، وتستخدم معادلة الانحدار التالية في قياس التحفظ الشرطي:

$$X_{it} = \beta_0 + \beta_1 D_i + \beta_2 R_i + \beta_3 R_i \times D_i + \varepsilon_i \dots \dots \dots (1)$$

وتشير المعلمات β_2 الانباء الجيدة و β_3 إلى الانباء السيئة (مستوي التحفظ)

وقد أقترح كل من (Khan & Watts.,2009) استخدام مقياس (C-score) لتحديد مستوي التحفظ بالشركات المبني على نموذج (Basu.,1997) للتوقيت غير المتماثل، حيث قام بإدراج خصائص محددة للشركة على نموذج الانحدار مثل (الحجم، القيمة السوقية/القيمة الدفترية، والرافعة المالية) من خلال المعلمات (β_3, β_4) لنموذج خصائص (الشركة- السنة) لتحديد مستوي التحفظ الشرطي بأخذ في اعتباره التغيرات بين الشركات خلال فترة زمنية واحدة وكذلك التغيرات خلال السلسلة الزمنية للشركة الواحدة والتي ترتبط بتوقيت الانباء الجيدة والانباء السيئة علي النحو التالي:

$$G\text{- Score} = \beta_3 = \mu_1 + \mu_2 \text{ Size} + \mu_3 M / B_i + \mu_4 \text{ Leverage}_i \dots\dots\dots(2)$$

$$C\text{- Score} = \beta_4 = \lambda_1 + \lambda_2 \text{ Size} + \lambda_3 M / B_i + \lambda_4 \text{ Leverage}_i \dots\dots\dots(3)$$

واشتقاقا من نموذج (Basu.,1997) والتعديلات التي قام بها (Khan&Watts.,2009) يتم اختبار الفرض من خلال نموذج (C-Score_LL) الذي يربط بين التحفظ الشرطي ومخصص الخسائر الائتمانية

وذلك على النحو التالي:

$$LLP_{it} = \beta_0 + \beta_1 D_i + R_i (\mu_1 + \mu_2 \text{ Size} + \mu_3 M / B_i + \mu_4 \text{ Leverage}_i) + R_i \times D_i (\lambda_1 + \lambda_2 \text{ Size} + \lambda_3 M / B_i + \lambda_4 \text{ Leverage}_i) + (\delta_1 + \delta_2 \text{ Size} + \delta_3 M / B_i + \delta_4 \text{ Leverage}_i) + \varepsilon_i \dots\dots(4)$$

حيث تشير (LLP_{it}) إلى مخصص الخسائر الائتمانية مبطاً بالقسمة على اجمالي قيمة محفظة القروض في نهاية الفترة المالية t للبنك i، كما يمثل (D) المتغير الصوري وهو يساوي واحد صحيح اذا كانت قيمة العوائد (R) سالبة (انباء سيئة) وتساوي صفر اذا القيمة موجبة (انباء جيدة)، ويمثل (R_i) العوائد وهي تحسب من المعادلة [log(Pt/Pt-)]، ويمثل (R_i×D_i) التفاعل بين المتغيرين، ويشير Size إلى الحجم وهو عبارة log(Deposits) اللوغاريتم الطبيعي لحجم الودائع (Bannany.,2017)، كما يشير M/B إلى القيمة السوقية/القيمة الدفترية للسهم، ويشير Leverage إلى الرافعة المالية وهي نسبة اجمالي الالتزامات/قيمة حقوق الملكية (Bangmek et al.,2016)

ويتم تطبيق هذا النموذج على عينة من البنوك المدرجة بسوق الاوراق المالية قدرها (13) بنك تمثل مجتمع البنوك المدرجة بالبورصة ويتم تطبيق النموذج على عينة البنوك خلال الفترة السابقة على تطبيق المعيار (IFRS 9) وهي (2016-2017) ثم اعادة تطبيق النموذج على نفس العينة خلال الفترة التالية لتطبيق المعيار وهي (2019-2020) لتصبح عدد المشاهدات (96) مشاهدة في كل فترة.

٢- اختبار الفرض الثاني

يتم اختبار الفرض الثاني من خلال استخدام نموذج الاعتراف المتأخر لخسائر القروض المتوقعة (delay recognition of expected loan losses) (DELR) لكل فترة مالية t وبنك i، ويتم حساب النموذج من خلال (incremental R2) الزيادة في معامل التحديد للتغيرات الحالية والمستقبلية في القروض غير المنتظمة (non-performing loans) فالبنوك التي لها اعلي معامل تحديد تزايد (Higher incremental R2) تكون اقل تأخيراً في الاعتراف بمخصص خسائر القروض.

(Beatty & Liao.,2011; Bushman&Williams.,2012; Albin2020).

حيث تكمن الفكرة في أن البنوك في الوقت المناسب تستخدم تقديراتها لتحديد مخصصات الخسائر بشكل متزامن مع أو قبل أن تتحول القروض إلى الفئة غير المنتظمة، حيث تقوم البنوك الأقل معامل تحديد تزايد بتأخير الاعتراف بالخسائر حتى بعد أن تصبح القروض غير منتظمة.

ويتم اختبار الفرض الثاني من خلال استخدام نموذج الاعتراف المتأخر لخسائر القروض المتوقعة (DELR) وفقاً للمعادلتين التاليتين:

$$LLP_{it} = \beta_0 + \beta_1 \Delta NPL_{t-1} + \beta_2 \Delta NPL_{t-2} + \beta_3 Capital_{t-1} + \beta_4 EPLLP_t + \beta_5 Size_{t-1} + \varepsilon_{it} \quad (5)$$

$$LLP_{it} = \beta_0 + \beta_1 \Delta NPL_{t-1} + \beta_2 \Delta NPL_{t-2} + \beta_3 \Delta NPL_t + \beta_4 \Delta NPL_{t+1} + \beta_5 Capital_{t-1} + \beta_6 EPLLP_t + \beta_7 Size_{t-1} + \varepsilon_{it} \quad (6)$$

ويمثل (LLPit) مخصص الخسائر الائتمانية مبطاً بالقسمة على اجمالي قيمة محفظة القروض في نهاية الفترة المالية t للبنك i، ΔNPL التغير في الديون غير المنتظمة مبطاً بالقسمة على اجمالي محفظة القروض، ويمثل Capital t-1 الشريحة الاولى في معادلة كفاية رأس المال (tier 1 Capital ratio) أول الفترة مبطاً بالقسمة على اجمالي الاصول، ويمثل EPLLPt الارباح قبل مخصص خسائر القروض مبطاً بالقسمة على اجمالي محفظة القروض، ويمثل Size الحجم وهو عبارة $\log(\text{Deposits})$ اللوغاريتم الطبيعي لحجم الودائع أول الفترة (Bushman et al., 2012; Bannany., 2017)، وتدرج بعض المتغيرات الرقابية بالنموذج مثل رأس المال (Capital) بهدف التحكم في حوافز أو دوافع ورغبة البنك في ادارة رأس المال من خلال مخصصات القروض (Beatty et al., 1995)، وكذلك الارباح قبل المخصصات (Eblp) للتحكم في حوافز البنك في تمهيد الارباح (Bushman (Earnings Smooth) and Williams, 2012)، ويتم قياس (DEL R) من خلال الفرق بين معامل التحديد R2 لكل من المعادلتين السابقتين (6)، (7) في كل فترة مالية ولكل بنك، ولتجنب اخطاء القياس يتم استخدام مؤشر وهو اذا كان DELR للبنك اكبر من المتوسط للبنوك فإنه يساوي (1) كما يساوي (0) في حالة العكس.

ثانياً: قياس اثر التغيرات في مستوي التحفظ الشرطي وتمائل الاعتراف بخسائر محفظة القروض بالبنوك على عوامل اتخاذ القرارات لدي المستثمرين بالبورصة

يتم اختبار الفرض الثالث من خلال اختبار الفروض الفرعية على النحو التالي:

اختبار الفرض الفرعي الاول:

ويتم اختبار هذا الفرض من خلال المعادلة التالية (Bratamangala., 2018):

$$EPS_i = \beta_1 + \beta_2 ROA + \beta_3 Lev + \beta_4 M/B + \beta_5 \Delta CONS + \beta_6 DELR + \varepsilon_{it} \quad (7)$$

حيث يشير (EPSi) إلى ربحية السهم وهو يساوي متوسط عائد السهم للفترة مبطاً بسعر السهم في بداية الفترة، ويشير (ROA i) العائد على الاصول، ويشير (Lev i) إلى الرافعة المالية، ويشير (M / B) إلى القيمة السوقية / القيمة الدفترية للسهم، ويشير ($\Delta CONS$) إلى التغير في مستوي التحفظ الشرطي خلال الفترة، ويشير (DEL R) إلى تمائل الاعتراف بخسائر المحفظة.

اختبار الفرض الفرعي الثاني:

يتم اختبار هذا الفرض والخاص بأثر التغير في مستوي التحفظ على مؤشر مضاعف الربحية (P/E) وذلك من خلال المعادلة التالية (Afza&Tahir., 2012; Freihat., 2019):

$$(P/E)_{it} = \alpha_i + \beta_1 DP_{it} + \beta_2 Siz_{it} + \beta_3 Lev_{it} + \beta_4 VOLT_{it} + \beta_5 Int_{it} + \beta_6 E_Growth_{it} + \beta_7 \Delta CONS_{it} + \beta_6 DELR + \varepsilon_{it} \quad (8)$$

حيث يشير مؤشر مضاعف الربحية إلى السعر السوقي للسهم في بداية الفترة (P0)/ ربحية السهم (EPS1)، ويشير (DPit) إلى توزيعات السهم / ربحية السهم the payout ratio (D1/EPS1)، ويشير (Size) إلى الحجم، ويشير (Lev) إلى الرافعة المالية، كما يشير (M/B) إلى القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم، ويشير (VOLTit) إلى التقلبات في سعر السهم ويحسب من خلال تباين أسعار السهم خلال الفترة، ويشير (Int it) إلى سعر العائد السائد لأذون الخزانة ٩٠ يوم، ويشير (E_Growthit) إلى معدل النمو في صافي الدخل، ويشير (ΔCONS) إلى التغير في مستوى التحفظ الشرطي خلال الفترة، ويشير (DELR) إلى تماثل الاعتراف بخسائر المحفظة.

اختبار الفرض الفرعي الثالث:

يختبر هذا الفرض من خلال نموذج تسعير الأصول الرأسمالية وإضافة المتغيرات Δ تغير مستوى التحفظ الشرطي، وتماثل الاعتراف بالخسائر (Lara. et.al.,2019) بالمعادلة التالية:

$$R_{i,t} - RF_{i,t} = \alpha + \beta_1(R_m - R_p) + \beta_2 \Delta CONS + \beta_6 DELR + \varepsilon_i \dots \dots (9)$$

حيث يمثل (R_{i,t}) متوسط العائد خلال الفترة (t)، (RF_t) سعر العائد الخالي من المخاطر وهو متوسط سعر العائد على اذون الخزانة ٩٠ يوم خلال نفس الفترة، وتمثل β₁(R_m-R_p) المخاطر المنتظمة، ويمثل ΔCONS التغير في مستوى التحفظ الشرطي، ويشير (DELR) إلى تماثل الاعتراف بخسائر المحفظة نتيجة تطبيق المعيار (IFRS9).

نتائج الدراسة التطبيقية

١- نتائج اختبار الفرض الاول:

أسفرت نتائج اختبار الفرض الاول والتي تم من خلالها قياس اثر تطبيق المعيار (IFRS9) على تغير مستوى التحفظ الشرطي بمحفظة القروض بالبنوك من خلال نموذج الانحدار الذي يربط بين عوائد الاسهم ومخصص الخسائر الائتمانية خلال الفترات المالية السابقة والفترات المالية اللاحقة لتطبيق المعيار عن الآتي:

جدول رقم (٢) نتائج الاختبار قبل تطبيق المعيار (IFRS9)

R2	F-test		T-test		المعلومات المقدره	المتغيرات المستقلة
	المعنوية sig	القيمة	المعنوية sig	القيمة		
4%	0.384c	1.030	0.000	1.359	0.178	Constant
			0.350	0.941	0.042	D
			0.142	1.464	2.161	R
			0.129	1.537	- 2.253	D×R

يشير الجدول السابق إلى عدم معنوية النموذج ككل وكذلك عدم معنوية متغير الانباء السيئة (D×R) -مستوي التحفظ الشرطي- خلال الفترة السابقة لتطبيق المعيار فضلا عن انخفاض القدرة التفسيرية للنموذج من خلال (R²) الي ٤٪ فضلا عن أن معامل مستوي التحفظ ذو قيمة سلبية (- 2.253) مما يوضح التأثير العكسي بين مستوي التحفظ الشرطي ونسبة مخصص الخسائر الائتمانية /اجمالي القروض بالمحفظة.

جدول رقم (٣) نتائج الاختبار بعد تطبيق المعيار (IFRS 9)

R2	F-test		T-test		المعلّمة المقدرّة	المتغيرات المستقلة
	المعنوية sig	القيمة	المعنوية sig	القيمة		
23%	0.000c	7.367	0.180	1.353	0.033	Constant
			0.197	1.303	0.352	D
			0.000	4.448	2.464	R
			0.000	4.422	-2.466	D×R

يوضح الجدول السابق نتائج اختبار النموذج بعد تطبيق المعيار والتي تشير إلى معنوية النموذج ككل وكذلك معنوية المتغيرات التي تشير إلى الانبعاث الجيدة (R) والانبعاث السيئة (D×R) -مستوي التحفظ الشرطي- فضلا عن ارتفاع القدرة التفسيرية للنموذج من خلال R² الي ٢٣٪، فضلا عن التغير في مستوى التحفظ الشرطي بالزيادة من خلال الزيادة لمعامل (β3) بمقدار ٠,٢١٣ بين الفترتين كما يوضحه الجدول التالي:

جدول (٤)

β 3		Δ
Before IFRS 9	POST IFRS 9	
2.253	2.466	0.213

وهو ما يتفق وما أشارت اليه الدراسات السابقة من أن التوسع في حجم المعلومات المتاحة نتيجة لاعتماد نماذج الخسائر المتوقعة بالمعيار (IFRS 9) فإن حجم المخصصات يتأثر تبعاً لهذا التوسع، (Novotny-Farkas, 2016)، بحيث تعكس المخصصات حجم الانخفاض في صافي قيمة المحفظة الائتمانية للبنك (Domikowsky, et.al, 2014) ومقدار التغير في جودة الائتمان على مدى العمر المتوقع للفرض منذ الاعتراف الأولي حتى نهاية فترة الفرض (Seitz&Dinh.,2018)، وهو ما يعني زيادة الاخبار السيئة بالتقارير المالية كنتيجة لزيادة حجم المصروفات وتدنية القيمة للأصول (Xie, Zheng, 2012)، ايضاً تتفق النتائج مع ماتوصلت نتائج دراسة (Ha.J,2020). من أن معنوية مستوى التحفظ ذو تأثير عكسي مع مخصص الخسائر الائتمانية وهو ما أظهرته بالفعل نتائج اختبار النموذج كما في الجدول رقم (٣) من أن t.Test.sig كانت معنوية (٠,٠٠٠)، فضلاً عن ان قيمة معامل التحفظ (D×R) كانت سلبية لتؤكد التأثير العكسي، وبالتالي يتم قبول صحة الفرض الاول بأنه توجد علاقة احصائية ذات دلالة معنوية بين تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 9) وزيادة مستوى التحفظ الشرطي لمحفظة القروض، وذلك على الرغم من أنه قد لا يبدو التغير او تحديداً الزيادة في مستوى التحفظ كبيرة نسبياً بين الفترة السابقة واللاحقة لتطبيق المعيار والتي قد ترجع لأحد الأسباب التالية أو جميعها:

- انخفاض حجم السلسلة الزمنية للقياس، حيث تم تطبيق المعيار بالبنوك المصرية في بداية عام ٢٠١٩ وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري في هذا الشأن.
- أنه في بدايات الفترة اللاحقة لتطبيق المعيار كانت بعض البنوك حديثة العهد بأنظمة القياس للخسائر المتوقعة والتي تعتمد على متغيرات الاقتصاد الكلي.
- أنه خلال الفترة اللاحقة لتطبيق المعيار ايضاً وتحديداً خلال الربع الأول والثاني من عام ٢٠٢٠ والتي ظهر فيها وباء (COVID-19) ففي هذه الفترة اصدر البنك المركزي تعليماته بتأجيل سداد الاقساط والفوائد القروض لمدة ٦ شهور وبالتالي لم تستطع البنوك ان

تتبين المتعثرين في السداد من العملاء بطريقة مباشرة فلجأت إلى استخدام المؤشرات الكلية للاقتصاد والصناعة.

٢- نتائج اختبار الفرض الثاني:

تم اختبار هذا الفرض من خلال استخدام نموذج الاعتراف المتأخر لخسائر القروض المتوقعة (DELIR) ومن خلال (R^2 incremental) الزيادة في معامل التحديد للتغيرات الحالية والمستقبلية في القروض غير المنتظمة من خلال نموذجين للانحدار الاول يتعلق بالتغيرات الجارية في القروض غير المنتظمة الجارية والاخر يتعلق بالتغيرات الجارية والمستقبلية في القروض غير المنتظمة الجارية وقد تم تطبيق هذين النموذجين على بنوك العينة خلال الفترة السابقة لتطبيق المعيار (IFRS 9) وايضاً خلال الفترة اللاحقة للتطبيق حيث اسفرت النتائج عن الآتي:

الفترة السابقة لتطبيق المعيار (IFRS 9)

- يوضح الجدول التالي اثر التغيرات الجارية في القروض غير المنتظمة على نسبة مخصص الخسائر الائتمانية/اجمالي محفظة القروض.

جدول (٥) نموذج التغيرات الجارية في القروض غير المنتظمة

Adj R2	R2	F-test المعنوية sig	T-test		المتغيرات المستقلة
			المعنوية sig	القيمة	
4%	23%	0.659c	0.224	1.22	Constant
			0.922	-0.098	NPLt-1
			0.235	-1.197	NPLt-2
			0.76	-0.307	Capitalt-1
			0.293	1.058	EPLLPt
			0.293	-1.58	Siz t-1

- يوضح الجدول التالي نتائج تطبيق نموذج اختبار اثر التغيرات الجارية والمستقبلية للقروض غير المنتظمة على نسبة مخصص الخسائر الائتمانية/اجمالي المحفظة.

Adj R2	R2	F-test المعنوية sig	T-test		المتغيرات المستقلة
			المعنوية sig	القيمة	
23%	5%	77c10.	0.302	١,٠٤	Constant
			0.818	-0.232	NPLt-1
			0.222	١,٢٣١-	NPLt-2
			0.380	-0.884	NPLt
			0.802	-0.253	NPLt+1
			0.746	.325	Capitalt-1
			0.347	.947	EPLLPt
			0.438	-0.779	Siz t-1

جدول (٦) نموذج التغيرات الجارية والمستقبلية في القروض غير المنتظمة

يتضح من نتائج النماذج السابقة انه على الرغم من عدم معنوية تلك النماذج فضلاً عن عدم معنوية المتغيرات المستقلة التي تعكس التغير في القروض غير المنتظمة سواء الجارية أو المستقبلية وبالتالي ضعف التأثير على المتغير التابع وهو نسبة مخصصات الخسائر الائتمانية / اجمالي محفظة القروض، والتي قد ترجع إلى انخفاض السلسلة الزمنية للقياس كما سبق الإشارة مسبقاً، الا ان مؤشر

DEL R2 يوضح زيادة الفرق في Adj R2 بين النموذجين كما يتضح في الجدول (٧) الذي يعكس تماثل الاعتراف بالخسائر الائتمانية (Bushman & Williams, 2012).

جدول رقم (٧)

مؤشر DELR Δ	نموذج التغيرات الجارية والمستقبلية في القروض غير المنتظمة	نموذج التغيرات الجارية في القروض غير المنتظمة	Adj R2
19%	23%	4%	Adj R2

الفترة اللاحقة لتطبيق المعيار (IFRS 9)

يوضح الجدول التالي نتائج تطبيق نموذج اختبار أثر التغير الجارية في القروض غير المنتظمة على نسبة مخصص الخسائر الائتمانية /اجمالي محفظة القروض.

جدول (٨) نموذج التغيرات الجارية في القروض غير المنتظمة

Adj R2	R2	F-test	T-test		المتغيرات المستقلة
		المعنوية sig	المعنوية sig	القيمة	
92%	93%	0.000c	0.000	0.217	Constant
			0.350	-2.8	NPLt-1
			0.000	12.88	NPLt-2
			0.000	14.99	Capitalt-1
			1.78	1.36	EPLLPt
		0.831	-0.214	Siz t-1	

يتضح من الجدول السابق معنوية النموذج ومعنوية بعض المتغيرات المستقلة وان القدرة التفسيرية للنموذج مرتفعة كما ان نموذج R2 قد بلغت ٩٣٪ وان R2 المعدلة قد بلغت ٩٢٪، كما يوضح الجدول التالي نتائج تطبيق نموذج الانحدار الخاص باختبار اثر التغير الجارية والمستقبلية في القروض غير المنتظمة على نسبة مخصص الخسائر الائتمانية /اجمالي محفظة القروض.

جدول رقم (٩) نموذج التغيرات الجارية والمستقبلية في القروض غير المنتظمة

Adj R2	R2	F-test	T-test		المتغيرات المستقلة
		المعنوية sig	المعنوية sig	القيمة	
93%	٩٤%	0.000c	0.000	1.35	Constant
			0.000	-5.59	NPLt-1
			0.000	6.43	NPLt-2
			0.000	-3.21	NPLt
			0.002	14.233	NPLt+1
			0.000	1.85	Capitalt-1
			0.06	1.44	EPLLPt
			1.4	0.1551	Siz t-1

يتضح من الجدول السابق معنوية النموذج ومعنوية جميع المتغيرات المستقلة وان القدرة التفسيرية للنموذج مرتفعة كما ان نموذج R2 قد بلغت ٩٤٪ وأن R2 المعدلة قد بلغت ٩٣٪، ويشير الجدول (١٠) إلى مؤشر DELR وهو الاختلاف بين Adj R2 للنموذجين ويلاحظ انها تبلغ ١٪ فقط مما يشير إلى ارتفاع تماثل توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية، في حين بلغ هذا المؤشر خلال الفترة السابقة لتطبيق المعيار ١٩٪ مما يعكس اثر تطبيق المعيار على تماثل توقيت الاعتراف بالخسائر

الائتمانية وبالتالي صحة وقبول الفرض الثاني وهو وجود علاقة احصائية ذات دلالة معنوية بين استخدام نموذج الخسائر المتوقعة بالمعيار (IFRS 9) وزيادة مستوي تماثل الاعتراف بالخسائر الائتمانية. جدول (١٠) مؤشر التأخير في الاعتراف بالخسائر الائتمانية

Δ مؤشر DELR	نموذج التغيرات الجارية والمستقبلية في القروض غير المنتظمة	نموذج التغيرات الجارية في القروض غير المنتظمة	
1%	93%	92%	Adj R2

اختبار الفرض الثالث:

تم اختبار هذا الفرض من خلال الفروض الفرعية التالية:

اختبار الفرض الفرعي الأول: يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرض

جدول (١١) اثر التحفظ وتماثل الاعتراف بالخسائر الائتمانية على ربحية السهم (EPS)

R2	F-test	T-test		المتغيرات المستقلة
	المعنوية sig	المعنوية sig	القيمة	
65%	0.000c	-1.077	0.28	Constant
		2.279	0.02	DEL R
		4.953	0.000	Δ Cons
		1.583	0.118	M/B
		1.578	0.119	Lev
		3.764	0.000	ROA

يتضح من الجدول السابق معنوية النموذج ومعنوية المتغيرات المستقلة التغير في مستوي التحفظ الشرطي (Δ Cons) حيث كانت t.Test.sig (٠,٠٠٠) وتماثل توقيت الاعتراف بالخسائر حيث كانت t.Test.sig (٠,٠٢) كما ان القدرة التفسيرية للنموذج تبلغ ٦٥٪ ومن ثم صحة وقبول الفرض الفرعي الاول وهو أن تغير مستوي الافصاح الشرطي وتماثل الاعتراف بخسائر محفظة القروض نتيجة تطبيق معيار (IFRS 9) يؤثران على عائد السهم (EPS) لاسهم البنوك.

اختبار الفرض الفرعي الثاني يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرض

جدول (١٢) اثر التحفظ وتماثل الاعتراف بالخسائر الائتمانية على مضاعف الربحية للسهم (P/E)

R2	F-test	T-test		المتغيرات المستقلة
	المعنوية sig	المعنوية sig	القيمة	
21%	0.031c	.77	-.293	Constant
		.424	.805	DP
		.651	.44	Siz
		.081	1.07	Lev
		.385	.89	Vol
		.933	.84	INT
		.158	1.43	Growth
		.054	1.96	Δ Cons
		.009	2.691	DEL R

يتضح من الجدول السابق معنوية النموذج ومعنوية المتغيرات المستقلة تغيير مستوى التحفظ الشرطي (Δ Cons) حيث كانت t .Test.sig (0,05) وتمائل توقيت الاعتراف بالخسائر حيث كانت t .Test.sig (0,00) ومن ثم صحة وقبول الفرض الفرعي الثاني وهو "يؤثر تغيير مستوى الإفصاح الشرطي وتمائل الاعتراف بخسائر محفظة القروض نتيجة تطبيق معيار (IFRS 9) على سعر/العائد لأسهم (P/E) للبنوك".

اختبار الفرض الفرعي الثالث يوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرض جدول (13) أثر التحفظ الشرطي وتمائل الاعتراف بالخسائر الائتمانية على المخاطر

R2	F-test	T-test		المتغيرات المستقلة
	المعنوية sig	المعنوية sig	القيمة	
9%	c٦٨0.0	.77	.065	Constant
		.009	2.699	Rm-Rf
		.82	-.217	Δ Cons
		.79	.341	DEL R

يتضح من الجدول السابق عدم معنوية النموذج وعدم معنوية المتغيرات المستقلة تغيير مستوى التحفظ الشرطي (Δ Cons) وتمائل توقيت الاعتراف بالخسائر ومن ثم رفض الفرض الفرعي الثالث وهو "يؤثر تغيير مستوى الإفصاح الشرطي وتمائل الاعتراف بخسائر القروض نتيجة تطبيق معيار (IFRS 9) على عائد المخاطرة لأسهم البنوك".

الخلاصة والتوصيات

يتضح من نتائج الدراسة التطبيقية ما يلي:

- وجود تأثير لتطبيق معيار التقارير المالية (IFRS 9) على التحفظ الشرطي تمثل في الفروق الإحصائية بين نتائج استخدام نموذج الانحدار الذي يربط بين عوائد الأسهم ومخصص الخسائر الائتمانية خلال الفترات المالية السابقة لتطبيق المعيار والفترات المالية اللاحقة للتطبيق، ويتمثل التأثير في زيادة مستوى التحفظ الشرطي خلال الفترة اللاحقة لتطبيق المعيار وذلك على مستوى البنوك ككل وعلى مستوى كل بنك على حده مع اختلاف درجة الزيادة لكل بنك.
- وجود تأثير لتطبيق معيار التقارير المالية (IFRS 9) على تمائل توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية وتمثل التأثير في الفروق الإحصائية في نتائج استخدام نموذج الاعتراف المتأخر لخسائر القروض المتوقعة (DEL R)
- الاعتراف بالخسائر على مستوى البنوك ككل وعلى مستوى كل بنك على حده مع اختلاف درجة الزيادة لكل بنك. delay recognition of expected loan losses – وتمثلت في زيادة التماثل في الاعتراف بالخسائر على مستوى البنوك ككل وعلى مستوى كل بنك على حده مع اختلاف درجة الزيادة لكل بنك.
- يؤثر التغيير في مستوى التحفظ الشرطي وتمائل الاعتراف بالخسائر الائتمانية من خلال تطبيق معيار التقارير المالية (IFRS 9) على عوامل اتخاذ القرارات للمستثمرين بالبورصة من خلال معنوية التأثير على المتغيرات الدالة (Proxies) وهي ربحية السهم (EPS) ومضاعف الربحية للسهم (P/E).

وفي ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

- ضرورة تفعيل الجهات الرقابية والممثلة في البنك المركزي المصري للآليات اللازمة لإلزام البنوك محدودة التحفظ بزيادة مستوى التحفظ الشرطي وتمائل الاعتراف بالخسائر الائتمانية حيث تسهم الممارسة السليمة للتحفظ الشرطي بمحفظة القروض وتناسب توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية في تحقيق الركائز الأساسية الثلاثة لمقررات لجنة بازل لتحقيق استقرار البنوك والتي تتمثل في التنظيم والإشراف وانضباط السوق (Stephanou, 2010)، حيث يحقق التحفظ الشرطي الآلية الفعالة للرقابة والمتابعة لمحفظة القروض وتحقيق كفاءة تخصيص رأس المال وتحسين القرارات الاستثمارية، كما يلعب التحفظ أيضاً دوراً أساسياً في مجال الإشراف من خلال تحقيق الشفافية في المعلومات المنشورة فتقل مخاوف عدم كفاية رأس المال ما يسهم في تحقيق انضباط السوق في مجال تعامل البنوك مع المخاطر. (Flannery et al., 2013; Leventis et al., 2013; Cho & Choi 2016; Brockman et. al., 2015; Bushman et. al., 2011)
- ضرورة اهتمام الإدارات بالبنوك بالتوقيت المناسب للاعتراف بالخسائر الائتمانية وتحقيق الشفافية وعدم الغموض والتعتيم بالبيانات المنشورة لتحقيق منفعة المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات، فضلاً عن أن التحفظ الشرطي وتناسب توقيت الاعتراف بخسائر القروض يخفف من تأثير الصدمات على قدرة العملاء على السداد و يعزز من متابعة وتقييم الأداء المالي للعملاء ويضمن إدارة البنك على عدم تجاوز الحدود المصرح بها، فضلاً عن خفض تكاليف التقاضي وتلبية متطلبات الجهات الإشرافية والرقابية (Watts 2003; Armstrong et. al. 2010; Cho & Choi 2016)
- أيضاً تحسين كفاءة الاستثمارات وتقليص تعرض البنوك للمخاطر المفرطة من خلال تحقيق الشفافية في التقارير المالية المنشورة والتحكم والسيطرة على دوافع الإدارة نحو الإفراط في منح القروض والتسهيلات الائتمانية ذات المخاطر المرتفعة أو الأداء الضعيف (Cho and Choi., 2016) لتحقيق مصالح خاصة، والتوجه نحو الاستثمار الحذر .
- ضرورة اهتمام الجهات المنظمة للبورصة والمحللين الماليين بقياس مستوي التحفظ الشرطي وتمائل الاعتراف بالخسائر الائتمانية حيث يعكس ذلك توجهات الإدارة نحو ممارسة السلوك الانتهازي وإخفاء الأخبار السيئة وتأجيل الاعتراف بالخسائر المتوقعة للقروض وتقليل التلاعب في البيانات المالية المنشورة حيث ان ذلك يؤثر على عوامل اتخاذ القرارات لدى المستثمرين بالبورصة.

الدراسات المستقبلية:

١. أثر تمائل الاعتراف بالخسائر الائتمانية على دقة التنبؤات المالية للمحللين الماليين.
٢. أثر تمائل الاعتراف بالخسائر الائتمانية على تخطيط الأرباح بالبنوك.
٣. أثر الحوكمة بالبنوك على تناسب الاعتراف بالخسائر الائتمانية لمحفظة القروض.
٤. أثر تطبيق المعيار التقارير المالية (IFRS 9) على جودة محفظة القروض بالبنوك.
٥. تأثير جودة المراجعة على تمائل توقيت الاعتراف بالخسائر الائتمانية بالبنوك.

المراجع

1. ACCA.(2018) "Business model of the future: systems ,convergence & characteristics professional insight report.26July 2018.
2. Acharya.V & Richardson.M,(2009) " CAUSES OF THE FINANCIAL CRISIS"Journal of Politics and Society Volume 21, 2009 - Issue 2-3 ,pp.195-210.
3. Afza, T., & Tahir, S. (2012). Determinants of price-earnings ratio: The case of chemical sector of Pakistan.International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 2(8), 331-342.
4. Ahmed, A. S., Bilings, K. B., Morton. R. M., Stanford-Harris, M. (2002), "The role of accounting conservatism in mitigating bondholder-shareholder conflicts over dividend policy and in reducing debt costs", The Accounting Review, Vol. 77, No. 4, pp. 867-890.
6. Akins, B., Dou. Y., and Ng. J., (2017). Corruption in lending: The role of timely loan loss recognition. Journal of Accounting and Economics. 64 (2-3):453-478.
7. Alattar, J.M. and Al-Khater, K. (2008), "An empirical investigation of users' views on corporate annual reports in Qatar", International Journal of Commerce and Management, Vol. 17 No. 4, pp. 312-325.
8. Al-Ajmi, J. (2009), "Investors' use of corporate reports in Bahrain", Managerial Auditing Journal, Vol. 24 No. 3, pp. 266-289.
9. Alban.A.(2020)' Loan Loss Provisioning and Market Discipline: Evidence from the IFRS 9 Adoption Electronic copy available at: <https://ssrn.com/abstract=3488058>
10. Al-Razeen, A. and Karbhari, Y. (2004), "Annual corporate information: importance and use in Saudi Arabia", Managerial Auditing Journal, Vol. 19 No. 1, pp. 117-133.
11. Al-Tamimi, H.A.H. (2006), "Factors influencing individual investor behavior: an empirical study of the UAE financial markets", The Business Review, Vol. 5 No. 2, pp. 225-232.
12. Alzarouni, A. Aljifri, K. Ng, C. and Tahir, M.I. (2012), "The usefulness of corporate financial reports: evidence from the United Arab Emirates".
13. AMERICAN BANKERS ASSOCIATION(2016). FASB's Current Expected Credit Loss Model for Credit Loss Accounting (CECL): Background and FAQ's for Bankers. <https://www.aba.com/advocacy/policy-analysis/fasbs-current-expected-credit-loss-model-credit-loss-accounting>.

14. André.P., Filip.A.&Paugam.L.(2014)"The Effect of Mandatory IFRS Adoption on Conditional Conservatism in Europe" Journal of Business Finance & Accounting · December 2014.
15. Andreou.P.C, Karasamani.I, Louca. C, Ehrlich.D(2017)"The impact of managerial ability on crisis-period corporate investment" SSRN Electronic Journal ·
16. Areiqat.A& Abu-Rumman.A,(2019)"The Effect of Corporate Social Responsibility in Achieving Competitive Advantage at Jordanian Supply Chain" nt. J Sup. Chain. Mgt Vol. 8, No. 2, April 2019.
17. Armstrong, C.S., Barth, M.E., Jagolinzer, A.D. and Riedl, E.J. (2010), "Market reaction to the adoption of IFRS in Europe", The Accounting Review, Vol. 85 No. 1, pp. 31-61.
18. Atkinson, A. and Messy, F.-A. (2011), "Assessing financial literacy in 12 countries: an OECD/INFE international pilot exercise", Journal of Pension Economics and Finance, Vol. 10 No. 4, pp. 657-665.
19. Autore, D.M., Billingsley, R.S., Schneller, M.I., 2009. Information uncertainty and auditor reputation. J. Bank. Finan. 33 (12), 183–192.
20. Baker, H.K. and Haslem, J.A. (2015), "Information needs of individual investors".
21. Ball, R., Kothari. S, and Nikolaev V. V. (2013). "On estimating conditional conservatism." The Accounting Review 88 (3): 755-787.
22. Ball, R., A. Robin, and G. Sadka. (2008). Is financial reporting shaped by equity markets or by debt markets? An international study of timeliness and conservatism. Review of Accounting Studies, 13: 168-205.
23. Ball, R., Shivakumar, L., (2008). Earnings quality in UK private firms: Comparative loss recognition timeliness. Journal of Accounting and Economics 39,83-128.
24. Ball, R., & Shivakumar, L., (2005). Earnings quality in UK private firms: Comparative loss recognition timeliness. Journal of Accounting and Economics 39,83-128.
25. Bangmek.R, Lonkani.R, Tangeakchit.M and Sarapaivanich.N.(2016). "Conditional Conservatism and Reactions of Equity Investors on Management Earnings Forecasts of Firms in Thailand". Asian Journal of Business and Accounting 9(2), 2016. pp.73-98.
26. Banker, R. D., S. Basu, D. Byzalov, and J. Y. Chen. (2016). The confounding effect of cost
27. stickiness on conservatism estimates." Journal of Accounting and Economics 61 (1):203-220.

28. Bannany.M.(2017)” FACTORS INFLUENCING ACCOUNTING CONSERVATISM IN BANKS: THE UAE CASE” Journal of Governance and Regulation / Volume 6, Issue 2,
29. Basu. S, Vitanza.J &Wang.W(2020)” Asymmetric Loan Loss Provisioning” <https://ssrn.com/abstract=3349530>
30. Basu, S. (2005)Discussion of \Conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling". " Review of Accounting Studies 10 (2): 311-321.
31. Basu, S. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. Journal of Accounting and Economics, 24(1), 3-37.
32. Beatty, A., Chamberlain, S., Magliolo, J., 1995. Managing financial reports of commercial banks: the influence of taxes, regulatory capital, and earnings. Journal of Accounting Research 33 (2), 231–261.
33. Beatty, A., Liao, S.,(2014). Financial accounting in the banking industry: a review of the empirical literature. J. Account. Econo. 58 (2–3),339–383.
34. Beatty, A., & Liao, S. (2011). Do delays in expected loss recognition affect banks’ willingness to lend? Journal of Accounting and Economics, 52, 1-20.
35. Bennet,E., Selvam, M., Indhumathi, G., Ramkumar, R.R., Karpagam, V. (2011), Factors influencing retail investors’ attitude towards investing in equity stocks: A study in Tamil Nadu. Journal of Modern Accounting and Auditing, 7(3), 316-321.
36. Bernheim, B, Douglas, Jonathan, S and Steven, W (2001), ‘What accounts for the variation in retirement wealth among US households?’, American EconomicReview, Volume 91, No. 4, Pp. 832-857
37. Bhimani, A. and Smith, K. (2007), “Structure, formality and the importance of financial and non-financial information in strategy development and implementation”, Management Accounting Research, Vol. 18 No. 1, pp. 3-31.
38. BIS, 2015. Basel Committee on Banking Supervision: Consultative Document. Guidelines. Guidance on accounting for expected credit losses.
39. BIS, 2017. Basel Committee on Banking Supervision: Standards. Regulatory treatment of accounting provisions- interim approach and transitional arrangements.
40. Bratamanggala.R.,(2018)” Factors Affecting Earning Per Share: The Case of Indonesia” International Journal of Economics and Business Administration Volume VI, Issue 2, 2018 pp. 92-100.

41. Brockman, M. Liu, and T. Ma. (2015). Accounting Conservatism and Corporate Investment. Working Paper Lehigh University.
42. Bushman, R.M., (2014). Thoughts on financial accounting and the banking industry. *J. Account. Econo.* 58 (2-3), 384-395.
43. Bushman, R. M., J. D. Piotroski, and A. J. Smith (2011), 'Capital allocation and timely
44. accounting recognition of economic losses', *Journal of Business Finance & Accounting*, Vol. 38, pp. 1-33.
45. Bushman, R.M., & Williams, C.D., (2012). Accounting discretion, loan loss provisioning, and discipline of banks' risk-taking. *J. Account. Econo.* 54 (1), 1-18.
46. Bushman, M. R., & Williams, C. D. (2015). Delayed Expected Loss Recognition and the Risk Profile of Banks. *Journal of Accounting Research*, 53, 511-553.
47. Bushman, R. (2016). Transparency, accounting discretion, and bank stability. *Economic Policy Review* 22 (1)
48. Bushman, R., and A. Smith. (2001). Financial Accounting Information and Corporate Governance. *Journal of Accounting and Economics* 32 (1-3): 237-333.
49. Carr, C., Kolehmainen, K. and Mitchell, F. (2010), "Strategic investment decision making practices: a contextual approach", *Management Accounting Research*, Vol. 21 No. 3, pp. 167-184.
50. Chandra.A.(2008)"DECISION-MAKING IN THE STOCK MARKET: INCORPORATING PSYCHOLOGY WITH FINANCE" PhD Scholarhttp Department of Commerce & Business Studies://ssrn.com/abstract=1501721.
51. Chen. S. , Chen.X & Cheng. Q (2014), "Conservatism and Equity Ownership of the Founding Family", *European Accounting Review*, 23, 3, pp.403-430.
52. Cho, J. and Choi. W. (2016). Accounting Conservatism and firms' investment decisions *The Journal of Applied Business Research* 32(4): 1223-1236.
53. Chong, T.-P. and Lai, M.-M. (2011), "An empirical evidence of factors in equity selection process in Malaysia", *African Journal of Business Management*, Vol. 5 No. 15, p. 6221.
54. Clark-Murphy, M. and Soutar, G.N. (2004), "What individual investors value: some Australian evidence", *Journal of Economic Psychology*, Vol. 25 No. 4, pp. 539-555.
55. Cohen, B. H., AND EDWARDS, G. (2017)"The New Era of Expected Credit Loss Provisioning." *BIS Quarterly Review*: 39-56.

56. DeAngelo, H., Stulz, R.M., (2015). Liquid-claim production, risk management, and bank capital structure: why high leverage is optimal for banks. *J. Finan. Econ.* 116 (2), 219–236
57. Dechow, P., Ge, W., Schrand, C., (2010). Understanding earnings quality: a review of the proxies, their determinants and their consequences. *J. Account. Economic.* 50 (2), 344–401.
58. DeFond, M. L. (2010). Earnings quality research: Advances, challenges and future research. *Journal of Accounting and Economics*, 50(2), 402-409.
59. De Haan, L., & Van Oordt, M. R. (2018). Timing of banks' loan loss provisioning during the crisis. *Journal of Banking & Finance*, 87, 293-303.
60. Domikowsky, C., Bornemann, S., Duellmann, K., & Pfingsten, A. (2014). Loan loss provisioning and procyclicality: evidence from an expected loss model. Discussion Paper.
61. Dharmaja, G., V., Ganesh, J. and Dr. Santhi, V., (2012) "A study on the individual investor behavior with special reference to geojit BNP paribas financial service ltd, Coimbatore", *IRACST International Journal of Research in Management and Technology (IJRMT)*, Vol. 2 No. 2, pp. 243-252.
62. Dugan, J., (2009). "Loan Loss Provisioning and Procyclicality", Remarks during the Institute of International Bankers, March.
63. Easley, D., & O'Hara, M. (2004) "Information and the cost of capital" *Journal of Finance* Vol 59, pp. 1552-1583.
64. EBA, 2017. European Banking Authority: Guidelines on disclosure requirements on IFRS 9 transitional arrangements.
65. ENG.R(2014) "Exploring Investors' Decision Making Processes During the 2008 Financial Crisis Using Epstein's Cognitive Experiential Self-Theory: A Multiple-case Study" Dissertation Submitted to Northcentral University Requirements for the Degree of DOCTOR OF PHILOSOPHY Published by ProQuest LLC (2014).
66. Flannery, M., & Hankins, K. (2013). Estimating dynamic panel models in corporate finance. *Journal of Corporate Finance*, 19, 1-19.
67. Francis, J.R., Martin, X., (2010). Acquisition profitability and timely loss recognition. *Journal of Accounting and Economics* 49, 161-178.
68. Freihat, A., (2019) "FACTORS AFFECTING PRICE TO EARNINGS RATIO (P/E): EVIDENCE FROM THE EMERGING MARKET" *Risk Governance & Control: Financial Markets & Institutions / Volume 9, Issue 2, 2019*
69. Gebhardt, G. (2016). Impairments of Greek Government Bonds under IAS 39 and IFRS 9: A Case Study. *Accounting in Europe*, 13(2):169{196.

- Gebhardt, G. Impairments of Greek Government Bonds under IAS 39 and IFRS 9: A Case Study. *Accounting in Europe*, 13(2):169-196.
70. Gebhardt, G., & Farkas, Z. (2011). Mandatory IFRS adoption and accounting quality of european banks. *Journal of Business Finance & Accounting*, 38(3-4), 289–333.
71. Geetha, S.N & Vimala, K. (2014). Perception of Household Individual Investors towards Selected Financial Investment Avenues (With Reference to Investors in Chennai city). *Procedia Economics and Finance*, 11,360 – 374.
72. Graham, J. R., Harvey. C. R., and Rajgopal. S.(2005).The economic implications of corporate financial reporting. *Journal of Accounting and Economics* 40 (1–3): 3–73.
73. Greece.T, and Dasilas. A.,(2016)“How institutional factors andIFRS affect the value relevanceof conservative andnon-conservative banks” *Journal of Applied Accounting Research* Vol. 17 No. 2, 2016 pp. 211-236
74. Gornjak,M.(2017).‘Comparison of ias 39 &ifrs 9:The Analysis of Replacement.’ *International Journal of Management, Knowledge and Learning* 6 (1)115–30.
75. Gornjak, M. (2019). ‘ifrs 9: Initiator of Changes in Management Accounting Processes.’ *International Journal of Management, Knowledge and Learning* 14 (2): 95–116.
76. Guay, W., & Verrecchia, R. (2007). Conservative disclosure (Working paper). Philadelphia:University of Pennsylvania.
77. Ha. J. (2020).,“Bank accounting conservatism and bank loan quality” *Journal of Business Finance &Accounting(JBFA)*, Volume 47, Issue 7-8.July-August 2020.pp1-35.
78. Habawal. K& ALokdeh. S(2018)” The Impact of Applying IFRS (9) on Investors' Decisions:An Applied Study on the Companies Listed on Amman Stock Exchange (ASE)” June 2018 *International Review of Management and Business Research* Vol. 7 Issue.2
79. Halibegovic.S&Celebic.N(2019)Implementation Effects of “IFRS 9 Impairment Modelling for Financial Instruments” on Regulatory Capital Banks in Federation of Bosnia and Herzegovina" *European Journal of Economic Studies*, 2019, 8(2).pp.120-130.
80. Hashim, N., Li, W., and O'Hanlon, J. (2016). Expected-loss-based accounting for Impairment of Financial Instruments: The FASB and IASB proposals.*Accounting in Europe*, 13(2):229-267.
81. Hoogervorst, H. (2014). Closing the Accounting Chapter of the Financial Crisis.

82. Humeedat.M.M(2019)"Changes in Accounting Conservatism in Pre- and Post- IFRS Adoption in Jordan" Research Journal of Finance and Accounting, Vol.10, No.4, pp.9-14.
83. Huian, M. C.(2012). 'Accounting for Financial Assets and Financial Liabilities
84. According to ifrs 9.' Annals of the Alexandru Ioan Cuza University: Economics 59
85. International Accounting Standards Board (IASB). (2015). Exposure Draft ED/2015/3 Conceptual Framework for Financial Reporting. Available at [http:// www.ifrs.org/Current-Projects/IASB-Projects/Conceptual-Framework/ Documents/May%202015/ ED_CF_MAY%202015](http://www.ifrs.org/Current-Projects/IASB-Projects/Conceptual-Framework/Documents/May%202015/ED_CF_MAY%202015).
86. Iqbal, A. and Usmani, S. (2009), "Factors influencing individual investor behavior (the case of the Karachi stock exchange)", South Asian Journal of Management Sciences, Vol. 3 No. 1,pp. 15-26.
87. Islamoğlu I.M, Apan.M, Adem Ayvali.A(2015)" Determination of Factors Affecting Individual Investor Behaviours: A Study on Bankers" International Journal of Economics and Financial Issues, 2015, 5(2), 531-543
88. Jagongo, A., & Mutswenje, V. S. (2014). A Survey of the Factors Influencing Investment Decisions: The Case of Individual Investors at the NSE. International Journal of Humanities and Social Science, 4, 92-102.
89. Jansen M.C., and Meckling,(1976). "Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Cost and Ownership Structure" , Journal of Financial Aconomics, PP, 305-360
90. Joohyung.Ha.,(2019)"Bank accounting conservatism and bank loan quality "Hawai'i Accounting Research Conference (HARC) ,University of Hawai.
91. Joseph, N.L, & Vezos, P (2006), 'The sensitivity of US banks' stock returns to interestrates and exchange rate changes', Managerial Finance, Volume 32, No. 2,Pp. 182-199.
92. Joshi.M.C & Batra.Y,(2017)Factors affecting Investment Decision in Stock Market <https://www.researchgate.net/publication/324418106>
93. Kanthapanit.C,(2015)"Investment decisions-Making of shareholders in stock market "A thesis submitted in fulfillment of requirement for degree of PHD in finance.
94. Khan, M., and R.L.Watts. 2009. Estimation and empirical properties of a firm-year measure of accounting conservatism. Journal of Accounting and Economics 48: 132-150..

95. KiliÇ.E. A, ACAR.G, COŞKUN.A(2018)” Detecting Earnings Management Practices in Banks: Evidence from Turkey” European Journal of Economic and Political Studies 7..21-36.
96. Kim.J., Ng.J& Wang.C(2020)” The Effect of the Shift to the Expected Credit Loss Model on the Timeliness of Loan Loss Recognition” SSRN: <https://ssrn.com/abstract>
97. Kim.J&Zhang.L(2014)” Financial Reporting Opacity and Expected Crash Risk: Evidence from Implied Volatility Smirks”Contemporary Accounting Research, Volume31, Issue3 Fall 2014,Pages 851-875.
98. Kothari, S.P., S. Shu, and P. D. Wysocki. (2009). Do Managers Withhold Bad News? Journal of Accounting Research 47 (1): 241–276.Kravet, T. 2014. Accounting Conservatism and managerial risk-taking: Corporate acquisitions. Journal of Accounting and Economics 57(2-3): 218-240.
99. Kothari, SP, K. Ramanna, and D.J. Skinner. (2010). Implications for GAAP from an analysis of positive research in accounting. Journal of Accounting and Economics 50 (2): 246–286.
- 100.Kouki.A.,(2017)” IFRS and value relevance A comparison approach before and after IFRS
- 101.conversion in the European countries” Journal of Applied Accounting Research Vol. 19 No. 1, 2018pp. 60-80.
- 102.Kund. A.G_& Rugilo. D.,(2020)” Does IFRS 9 increase Financial Stability? <https://ssrn.com/abstract=3282509>.
- 103.LaFond, R., Roychowdhury, S., (2008). Managerial ownership and accounting conservatism.Journal of Accounting Research 46, 101-135.
- 104.LaFond, R. and Watts, R.L. (2008) The Information Role of Conservative Financial Statements. The Accounting Review, 83, 447-478
- 105.Lara.J.M,Osama.B.G&Khalilov.A.(2019)”Accounting conservatism and the information efficiency of stock prices” Universidad Carlos III de Madrid.
- 106.Leventis, S.,Dimitropoulos, P.,&Owusu-Ansah, S.(2013).Corporate governance and accounting conservatism: Evidence from the banking industry. Corporate Governance: An International Review 21 (3) 264-286.
- 107.Lim, F., Wu, C. M., Fang, T. Y., & Wun, J. C. (2014). The relations among accounting conservatism, institutional investors and earnings manipulation. Economic Modelling,37(0),164-174. <http://dx.doi.org/10.1016/j.econmod.2013.10.020>.
- 108.Linck, J., J. Netter and T. Yang. (2008). The determinants of board structure. Journal of financial Economics 87: 308-328.

- 109.Liu, J. and Pang, D. (2009), "Financial factors and company investment decisions in transitional China", *Managerial and Decision Economics*, Vol. 30 No. 2, pp. 91-108.
- 110.Liu, C., Gould, G. and Burgan, B. (2014), "Value-relevance of financial statements: evidence from A-and B-share markets in China", *International Journal of Managerial Finance*, Vol. 10 No. 3, pp. 332-367.
- 111.Lobo.J. G.(2017)" Accounting research in banking – A review"China *Journal of Accounting Research* (10)pp 1–7.
- 112.Lodhi, S. (2014), Factors influencing individual investor behaviour: An empirical study of city Karachi, *Journal of Business and Management*, 16(2), 68-76.
- 113.Luminita, R. (2014), "Is it important the accounting model used by the economic entity in making decisions by the users of the information? Points of view", *The Annals Of The University Of Oradea*, p. 667.
- 114.Măciucă.G , Hlaciuca.E , Ursache.A(2015)"Emerging Markets Queries in Finance and Business The role of prudence in financial reporting: IFRS versus Directive 34" *Procedia Economics and Finance* 32 (2015) 738 – 744
- 115.Maditinos, D.I., Šević, Ž. and Theriou, N.G. (2007), "Investors' behaviour in the Athens stock exchange (ASE)", *Studies in Economics and Finance*, Vol. 24 No. 1, pp. 32-50.
- 116.Matar, M (2015), *Investment Management: Theoretical Framework and Scientific Applications*, Edition. 7, Amman, Dar Wael for Publishing and Distribution.
- 117.Merikas, A.A., Merikas, A.G., Vozikis, G.S. and Prasad, D. (2011), "Economic factors and individual investor behavior: the case of the Greek stock exchange", *Journal of Applied Business Research (JABR)*, Vol. 20 No. 4.
- 118.Mora, A., and M. Walker. (2015). "The implications of research on accounting conservatism for accounting standard setting." *Accounting and Business Research* 45 (5): 1-31.
- 119.Morck, R., Yeung, B. and Yu, W. (2000), "The information content of stock markets: why do emerging markets have synchronous stock price movements?", *Journal of Financial Economics*, Vol. 58Nos 1/2, pp. 215-260.
- 120.Morgan, D., (2002). Rating banks: risk and uncertainty in an opaque industry. *American Economic Review* 92, 874–888.

121. Morunga, M. and Bradbury, M. E., (2012) "The Impact of IFRS on Annual Report Length", *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, Vol. 6., N (5), pp, 47-62
122. Nagy, R.A. and Obenberger, R.W. (1994), "Factors influencing individual investor behavior", *Financial Analysts Journal*, Vol. 50 No. 4, pp. 63-68.
123. Nikolaev, V. V. 2010. Debt covenants and accounting conservatism. *Journal of Accounting Research* 48 (1): 51–89.
124. Novotny-Farkas, Z. (2016). The Interaction of the IFRS 9 Expected Loss Approach with supervisory Rules and Implications for Financial Stability. *Accounting in Europe*, 13(2):197-227.
125. Ntaikou, D & Vousinas, G. (2018) "Analyzing the expected impact of the newly adopted regulatory regime IFRS 9 on the European banking system's lending channel and profitability A critical review and future prospects. "
126. Oberlechner, T., Hocking, S. (2004) "Information sources, news, and rumors in financial markets: Insights into the foreign exchange market" *Journal of Economic Psychology* 25(3):407-424.
127. Qiang, X. (2007). The effects of contracting, litigation, regulation, and tax costs on conditional and unconditional conservatism: cross-sectional evidence at the firm level. *The Accounting Review*, 82: 759-797.
128. Ruch, G., and G. Taylor. (2015). Accounting conservatism: A review of the literature." *Journal of Accounting Literature* 34 (1): 17-38.
129. Ryan, S. G. (2006.) Identifying conditional conservatism." *European Accounting Review* 15 (4): 511-525.
130. Saat, M, Porter, S. and Woodbine, G. (2012), "A longitudinal study of accounting students' ethical judgement making ability", *Accounting Education*, Vol. 21 No. 3, pp. 215-229.
131. Sarbabidya, S and Saha, T. (2018) "Factors Affecting Investment Decisions: A Study on Bangladesh Stock Market" *Journal of Accounting, Finance and Economics* Vol. 8. No. 2. . Pp. 1 – 19
132. Sevil, T., Sen, S and Yalama, A. (2007) Small Investor Behaviour in Istanbul Stock Exchange (ISE) *The Empirical Economics Letters* 8(2).
133. Seitz, B., Dinh, T. & Rathgeber, A. (2018). Understanding Loan Loss Reserves under IFRS 9: A Simulation-Based Approach. *Advances in Quantitative Finance & Accounting*, 16, 311-357.
134. Scott, W., R., (2003). *Financial Accounting Theory*, Third Ed, University of Waterloo, Prentice Hall Canada Inc.
135. Sohan, P., (2010) investor's behavior towards share market *International Research Journal*, volume jou_vol[1].xmlText, p. 55 – 57.

136. Stephanou, C. (2010). Rethinking Market Discipline in Banking: Lessons from the Financial Crisis. Policy Research Working Paper 5227, The World Bank.
137. Sultana, S.T. and Pardhasradhi, S. P (2012), "An empirical analysis of factors influencing Indian individual equity investors' decision making and behavior", European Journal of Business and Management, Vol. 4 No. 18, pp. 50-61.
138. Sultanogiu, B. (2018) "Expected Credit Loss Model By Ifrs 9 And Its Possible Early Impacts On European And Turkish Banking Sector" Muhasebe Bilim Dünyası Dergisi Eylül 2018; 20(3); 476-506.
139. Tooranloo, H.S, Azizi, P & Sayyahpoor, A. (2019) "Analyzing causal relationships of effective factors on the decision making of individual investors to purchase shares" International Journal of Ethics and Systems, Vol. 36 No. 1, 2020, pp. 12-41
140. Turner, A., (2010). Financial Services Authority Chairman address to the Institute of Chartered Accountants in England and Wales (ICAEW) in London
141. Wang, R. Z., Ó Hogartaigh, C., van Zijl, T. (2009), "A Signaling Theory of Accounting Conservatism", Journal of accounting literature, Vol. 28., pp. 165-203.
142. Watts, R.L. (2003a), "Conservatism in accounting Part I: explanations and implications", accounting Horizons, Vol. 17 No. 3, pp. 207-221.
143. Watts, R.L., & Zuo, L. (2011). Accounting conservatism and firm value: Evidence from the global financial crisis. Working Paper. Massachusetts Institute of Technology.
144. Vishnani, S & Misra, D. (2016) "Accounting Conservatism: Evidence from Indian Markets" Theoretical Economics Letters, 6, 1000-1016.
145. Vouisinas, G. L. (2015). Supervision of financial institutions: The transition from Basel I to Basel III. A critical appraisal of the newly established regulatory framework. Journal of Financial Regulation and Compliance, 23(4), 383-402.
146. Xie, Y., Zheng L., & Lau, A. (2012). Reporting incentives for accounting conservatism, evidence from asset & equity tunneling. Pacific Accounting Review, 24(2), 138-160.
147. Yahyazadehfar, M., Shams, SH., & Matan, M. (2010). Relationship Firm Characteristics with Capital Structure in the Companies Listed in Tehran Stock Exchange. Accounting and Auditing Research, 2(8).
148. Yassint, M.M., Ali, H.Y & Hamdallah, M.E. (2015) "The Relationship between Information Asymmetry and Stock Return in the Presence of

Accounting Conservatism” International Journal of Business and Management; Vol. 10, No. 5.

- 149.Zhang, J.,(2008). Efficiency gains from accounting conservatism: Benefits to lenders and borrowers. Journal of Accounting and Economics 45, 27-54.

الملحقات

ملحق (١) التباين في تغير مستوي التحفظ الشرطي لكل بنك على حده.

Δ	Post IFRS(9)	Before IFRS(9)	Banks	N
1.211	1.449	0.238	Abu Dhabi Islamic	1
1.577	1.97	0.393	Al Baraka	2
1.092	1.357	0.265	CIB	3
0.999	1.027	0.028	Credit Agricole	4
0.351	0.71	0.359	Egyptian Gulf	5
0.159	0.495	0.336	Faisal Islamic	6
0.492	0.965	0.473	Housing & Development	7
0.218	1.378	1.16	National Bank Of Kuwait	8
0.69	1.475	0.785	Qatar National Bank	9
0.256	0.598	0.342	SAIB	10
0.039	0.364	0.325	Suez Canal Bank	11
1.254	2.203	0.949	Export Development Egypt	12
1.172	1.352	0.18	Union National Bank	13

ملحق (٢) التباين في تماثل الاعتراف بالخسائر الائتمانية لبنوك العينة خلال الفترة اللاحقة لتطبيق

المعيار (IFRS 9)

Dummy	Average	Δ	Post	Before	Banks	N
0	0.104	0.045	0.479	0.434	Abu Dhabi Islamic	1
1	0.104	0.277	0.792	0.515	Al Baraka	2
1	0.104	0.215	0.787	0.572	CIB	3
1	0.104	0.445	0.978	0.533	Credit Agricole	4
1	0.104	0.159	0.548	0.389	Egyptian Gulf	5
0	0.104	0.011	0.375	0.364	Faisal Islamic	6
0	0.104	0.047	0.732	0.685	Housing & Development	7
1	0.104	0.187	0.829	0.642	National Bank Of Kuwait	8
0	0.104	0.006	0.892	0.886	Qatar National Bank	9
0	0.104	-0.006	0.977	0.983	SAIB	10
0	0.104	0.02	0.973	0.953	Suez Canal Bank	11
0	0.104	0.069	0.934	0.865	Export Development Egypt	12
1	0.104	0.107	0.954	0.847	Union National Bank	13

تم حساب متوسط التغير للبنوك فإذا كان التغير للبنك الواحد اكبر من المتوسط يأخذ القيمة (١) والعكس يأخذ القيمة (٠)